مؤسسة
الملك خالد
KING KHALID
FOUNDATION

العدالة عبر الأجيال

نحو إطار
وطني
للازدهار

تقرير بحثي

2019م

ومعاً سنكمل بناء
بلادنا لتكون كما
نتمناها جميعاً

مزدهرة قوية

محمد بن سلمان
رؤية المملكة 2030

المحتويات

4 الملخص التنفيذي
6 مقدمة
8 ماذا بعد الناتج المحلي الإجمالي؟
10 أبرز مؤشرات قياس الازدهار المتاحة
14 الإطار الوطني لقياس الازدهار في المملكة

الفصل الأول:
16 الازدهار الحالي
18 الأمان
20 الدخل والإنفاق والثروة
22 الوظائف والأجور
24 التوازن بين الحياة والعمل
26 الصحة
30 التعليم
32 المسكن
34 البيئة
36 المشاركة المجتمعية والحوكمة
38 الترابط الاجتماعي
40 الرضا عن الحياة
42 الثقافة

الفصل الثاني:
44 مستقبل الازدهار
46 الثروة الطبيعية
50 الثروة الاقتصادية
52 الثروة البشرية
56 الثروة الاجتماعية

الفصل الثالث:
58 تقييم جودة الحياة واستدامة الازدهار في المملكة
الفصل الرابع:
64 استخدامات لوحة مؤشرات الازدهار في رسم السياسات الحكومية
الفصل الخامس:
68 الازدهار في رؤية المملكة 2030 وبرامجها التنفيذية
الفصل السادس:
74 التوصيات

76 قائمة المصطلحات
78 قائمة المراجع

لمجتمع سعودي
تتكافأ فيه الفرص
ويسعى للازدهار

الملخص التنفيذي

لقد أصبحت الفرصة اليوم مواتية لتجاوز الأدوات الاقتصادية المعتادة لقياس التقدم، والانتقال إلى إطار وطني شامل للازدهار يقيس جودة حياة الأفراد في المجتمع، ومستوى المحافظة على الثروات الوطنية، ومدى استدامتها للأجيال القادمة. حيث تؤمن مؤسسة الملك خالد بمجتمع سعودي تتكافأ فيه الفرص ويسعى إلى الازدهار. وتقدم المؤسسة عبر هذا الإصدار مفهومها للازدهار في إطار وطني يتضمن لوحة مؤشرات لقياس جودة حياة المجتمع واستدامة ثروات الوطن. حيث يهدف التقرير إلى توفير أدوات لترجمة منطلقات ومستهدفات رؤية المملكة 2030 الطموحة بأن تكون بلادنا كما نتمناها جميعاً مزدهرةً قوية.

وتمهد رؤية المملكة 2030 الطريق لاستدامة الثروات للأجيال القادمة، بالإضافة إلى التزامها برفع جودة الحياة لجيل اليوم. ولكن هناك حاجة لوضع محددات واضحة لجودة الحياة، ومؤشرات متابعة لاستدامة ثروات المملكة. ويغطي الإطار المقترح جميع جوانب جودة الحياة، مثل: الأمن والصحة والتعليم والترابط الاجتماعي والتوازن بين الحياة والعمل. كما يوفر الإطار نموذجاً لمراقبة الأصول الوطنية المحركة لجودة الحياة مثل الثروات الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والبشرية.

كما يتميز الإطار الوطني المقترح باعتماده على المرجعيات الدولية المعتبرة في أدبيات بدائل الناتج المحلي الإجمالي (Beyond GDP) وبناءه على معايير المنظمات الدولية وتجارب الدول النظيرة، لكنه كذلك يراعي المواءمة مع السياق المحلي وأهداف رؤية المملكة 2030 وفجوة البيانات المتاحة حالياً في المملكة. كما أن الإطار يراعي انتقاء عدد محدود من المؤشرات لكل مجال، مع التركيز على إبراز منظور الأسرة، واختيار المؤشرات المصححة بحسب الجودة، واستخدام مزيج من المؤشرات الموضوعية ومؤشرات التقييم الذاتي.

ويقدم الإصدار قراءة لتفاوت فرص جودة الحياة بين أفراد المجتمع، ويرصد الفئات الأقل حظاً في فرص الازدهار، موضحاً على وجه الخصوص تضرر المرأة والشباب والأطفال والأسر في المناطق النائية وغير السعوديين. حيث يسمح الإطار بمتابعة التباين وحالة عدم المساواة بين أطياف المجتمع، بسبب تضمينه لمؤشرات تفصيلية بناء على الجنس والجنسية والمنطقة والعمر وغيرها من التفصيلات. حيث تبرز في لوحة المؤشرات مشاكل الفجوة في تكافؤ فرص التعليم والتوظيف والتدريب للشباب، بالإضافة إلى التفاوت الكبير في مؤشرات المشاركة الاقتصادية والبطالة والأجور بين الذكور والإناث، والتي تعاني بمجملها من تراجع وضع المرأة بشكل واسع مقابل الرجل وصل إلى 22 نقطة مئوية في فجوة المشاركة الاقتصادية، و26 نقطة مئوية في فجوة البطالة، و12,816 ريال سنوياً في فجوة الأجور بين الجنسين. وعند النظر إلى المؤشرات المختلفة بين المناطق، نرى تدني مستوى عدالة توزيع الإنفاق بين الأسر السعودية في مناطق المدينة المنورة والرياض والقصيم والشرقية والباحة والجوف مقارنة بباقي المناطق. بالإضافة إلى تراجع حالة عدم المساواة بين الأسر في معدلات الإنفاق منذ 2013م وحتى الآن في كل من مناطق القصيم والمنطقة الشرقية، مع تحسنها في باقي المناطق.

وتتفاوت الخسائر التي يبرزها الإطار الوطني بين خسائر صحية وتعليمية وبيئية، وانعكاساتها المادية. حيث تقدر الخسائر الاقتصادية لتراجع جودة الصحة والبيئة والتعليم بـ300 مليار ريال تعادل 10% من الناتج المحلي الإجمالي. بينما يخسر السعوديون 9 سنوات من عمرهم للعجز والمرض والإعاقة. وقد أظهر تحليل التقرير بأن الاضطرابات النفسية تؤدي إلى فقدان 19 سنة صحية لكل ألف من السكان، وأن تلوث الهواء يشكل سابع مهدد للصحة، متقدماً على التدخين.

كما يسلط التقرير الضوء على تراجع جودة التعليم في المملكة بالرغم من ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم، حيث يخسر الطالب 4 سنوات تعليمية تشكل هدراً بقيمة 67 مليار ريال سنوياً. وتتسبب هذه الخسائر في الصحة والتعليم بتهديد حقيقي لرأس المال البشري السعودي.

ويظهر التحليل الحاجة إلى الارتقاء برأس المال الاجتماعي في المملكة، حيث أنه وبالرغم من ارتفاع معدلات ثقة أفراد المجتمع بالمؤسسات والأفراد من حولهم، ورضاهم العالي عن الحياة، إلا أن هناك محدودية للروابط والتجمعات خارج نطاق الأسرة، لاسيما من خلال العمل التطوعي وغير الهادف للربح، إذ لا تزال المملكة متراجعة في معدل المنظمات غير الربحية مقابل السكان (منظمة لكل 10000 من السكان).

وفيما يتعلق بالثروة الطبيعية في المملكة، فاستعرض التقرير محافظة المملكة على مستويات متميزة من مخزونات النفط والغاز مقابل تراجع واسع في الأصول الطبيعية الأخرى تسببت في تلوث الهواء وتهديد صحة السكان وتضرر جودة الحياة وتدهور البيئة.

وتناول التقرير تهديد العجوزات المالية المتوقعة في حسابات التقاعد بالمملكة على مستقبل الأجيال القادمة من الحماية الاجتماعية. إذ تعد استدامة صناديق التقاعد السعودية دعامة أساسية للحفاظ على منظومة حماية اجتماعية صلبة تحقق الأمان الاجتماعي للمتقاعدين وذويهم. ويعد العجز في الصناديق التقاعدية أحد العوامل التي تشكل تهديداً حقيقياً للأجيال القادمة من كبار السن.

كما تطرق التقرير إلى الدور المحوري الذي يمكن أن يلعبه الإطار الوطني للازدهار في رسم السياسات إذا توافرت حوله الإرادة السياسية، والبيانات الكافية، والبيئة المؤسسية الداعمة، والأدوات العملية لتضمينه في مراحل صناعة القرار، وخصوصاً في مركز الحكومة وصناديق التنمية الوطنية. وقد استعرض التقرير السياسات الوطنية في هذا المجال، وخصوصاً رؤية المملكة 2030، وبرنامج جودة الحياة 2020، وصندوق الاستثمارات العامة، والصندوق الوطني للتنمية. وانتهى التقرير إلى عدد من التوصيات تستهدف تبني الإطار الوطني من قبل اللجنة الاستراتيجية في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية وتعميمه على البرامج التنفيذية القائمة والمرتقبة في الدفعة الثانية من برامج تحقيق رؤية المملكة 2030. وتفعيل دور صندوق التنمية الوطني كمرجعية أساسية للمحافظة على ثروات المملكة وإلحاق عدد من الصناديق التنموية القائمة به، بالإضافة إلى الدعوة إلى مواجهة العجوزات المرتقبة لحسابات التقاعد والنظر في دمج صناديق التقاعد في مؤسسة واحدة، وأخيراً دعم الهيئة العامة للإحصاء لاستكمال الجهود في إصدار المسوح والمؤشرات الخاصة بالازدهار.

ويبقى أن ازدهار الدول لا يمكن أن تحققه المستهدفات والأطر والمؤشرات لوحدها، وإنما هو نتاج المسؤولية المشتركة بين راسم السياسة وسعي المواطن نحو فرص تحسين الحياة والارتقاء بجودتها. وقد أظهر الإصدار بأنه في مناحي عدة، هناك تراجع لسعي الفرد في المجتمع من تلقف الفرص وتحسين جودة حياته، تبرز بشكل واضح في ضعف المشاركة الاقتصادية للسعوديين في سوق العمل مقارنة بالمعدلات الدولية، وتراجع جودة الصحة والتعليم بسبب ضعف الوعي الصحي والاستفادة المثلى من فرص التعليم والتدريب المتاحة. وللفرد دور مهم في ترشيد استهلاكه للثروات، لاسيما في محافظته على البيئة، وزيادة وعيه بمفهوم التأمين الاجتماعي والمساهمة في كفالة حقوق الأجيال القادمة من المتقاعدين. وتتطلع المؤسسة أن تكون قد ساهمت من خلال هذا الإصدار في تقديم صورة مختلفة لرصد التقدم والازدهار في المملكة، مفادها أن النمو الاقتصادي الذي يعكسه مؤشر الناتج المحلي الإجمالي لا يلبي الطموح الذي تضمنته رؤية المملكة 2030، من رغبة لتقديم جودة حياة عالية للجيل الحالي، وتوريث الأجيال القادمة الفرص المتكافئة.

مقدمة

رؤية VISION 2030

أكدت رؤية المملكة 2030 على بناء دولة مزدهرة قوية، توفر مستوى عالٍ من العيش الكريم للجيل الحالي، وتضمن حقوق الأجيال القادمة، وتعمل على صون المقدرات والمكتسبات. والتزمت رؤية المملكة بتوفير مقومات جودة الحياة للسعوديين والمقيمين. وامتازت الرؤية بعدم حصر مستهدفاتها على تحسن مؤشر الناتج المحلي الإجمالي فقط، وإنما وضعت مستهدفات أخرى كتنويع الاقتصاد وزيادة المداخيل غير النفطية، وتحسين صحة المجتمع ورفع نسبة ممارسة الرياضة، وتمكين المرأة و زيادة حصتها في الوظائف القيادية العليا، وغيرها من المستهدفات التي تمس جودة حياة الأفراد في المجتمع.

وتتجسد رؤية مؤسسة الملك خالد في بناء مجتمع سعودي تتكافأ فيه الفرص ويسعى للازدهار. وترى المؤسسة بأنّ تحقيق الفرص المتكافئة لا يقتصر على الجيل الحالي، بل لا بد من ضمان استمرار العدالة والازدهار عبر الأجيال. ولا نقصد بالازدهار معناه التجريدي من نمو وتقدم واكتمال، وإنما نقصد وصول المملكة لحالة يتمتع فيها الأفراد بجودة حياة عالية كنتيجة لاستهلاكهم المستدام لثروات المملكة ومقدراتها، بالإضافة لاستثمارهم في مستقبل ثرواتهم بما يضمن الفرص المتكافئة للأجيال القادمة. وهذا المفهوم يحتم علينا النظر لما هو أبعد من النمو الاقتصادي، لأن نمو الدخل الوطني لا يعني بالضرورة نمواً في الثروات والأصول. ونحتاج لتبني نظرة فاحصة لقاعدتنا الإنتاجية، ومقدراتنا الاقتصادية والبشرية والطبيعية والاجتماعية.

محدودية مؤشر الناتج المحلي الإجمالي

ويدور النقاش العالمي حالياً حول محدودية مؤشر الناتج المحلي الإجمالي كمقياس لازدهار الأمم، وعدم قدرته على تقديم قراءات مفصلة للوضع المعيشي للأفراد ومستوى التباين والمساواة داخل المجتمعات. كما أنه مؤشر مضلل، يقدم قراءة قاصرة عن الوضع الاقتصادي، ويفترض اقتران النمو الاقتصادي بارتفاع المستويات المعيشية للأسر والأفراد داخل المجتمع. فالناتج المحلي الإجمالي لا ينظر إلى أصول ومقدرات الدولة، ويقتصر على حساب إجمالي تدفقات السلع والخدمات. بالإضافة إلى أنه لا يستطيع قياس الكثير من الخدمات بشكل دقيق، كالسياحة على سبيل المثال. ولا يقوم باحتساب الأنشطة التي لا يوجد لها معاملات مالية، كالتطوع وغيرها من أنشطة القطاع غير الربحي. ومن أبرز مساوئ الاعتماد على الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للازدهار، هو تقديمه لقراءة مجمعة (aggregate) للنمو الاقتصادي بأثر رجعي، تتساوى تحته الأنشطة الاقتصادية؛ فلا فرق بين بناء مدرسة وتطوير الأسلحة. ويغيب عن المؤشر حساب الأثر على الأصول والثروات، وعلى وجه الخصوص الأثر على الثروة الطبيعية والاجتماعية، مما يؤدي في أغلب الأحيان إلى تشجيع الاستهلاك المفرط لهذه الموارد وغياب استثمارها والمحافظة عليها بما يضمن الازدهار للأجيال القادمة. ومن أبرز أوجه قصور الناتج المحلي عدم قدرته على تقديم صورة واضحة لتوزيع النمو الاقتصادي داخل المجتمعات، وإيضاح ما إذا كان هناك استئثار لعوائد النمو بين فئات أو مناطق دون الأخرى داخل الدول. ولذلك فإنّ ما نشهده من اعتماد مفرط على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، أدى إلى فشل الكثير من البرامج التنموية في بلدان مختلفة، لأنه لا يقدم صورة دقيقة لحالة ازدهار المجتمعات الصحية والتعليمية والبيئية وغيرها من المجالات التي يستعصي على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي قياسها وتقييمها، وبالتالي يضعف من قدرة صانع القرار على رسم السياسات الملائمة وتقييم أثرها.

ماذا بعد الناتج المحلي الإجمالي؟

وقد تشكلت في عام 2008م - إبّان الأزمة الاقتصادية العالمية - هيئة من العلماء والمفكرين الاقتصاديين لدراسة مقاييس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، وعيوب مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، وجوانب قصوره، وجدوى البحث عن أنواع أخرى من البيانات التي يمكن النظر إليها لتكوين مؤشرات أكثر قدرة على تقييم التقدم الاجتماعي[1]. وقد كان من ضمن التوصيات التي تقدمت بها الهيئة: ضرورة الانتقال من مؤشرات قياس «الإنتاج والتدفق الاقتصادي» إلى مؤشرات أوسع لقياس «الازدهار والثروات» للأجيال الحالية والقادمة، عبر تكوين لوحة مؤشرات متعددة الأبعاد تغطي جوانب جودة الحياة الأكثر أهمية، بالإضافة إلى عدادات لقياس مستوى المحافظة على الأصول والموارد الحيوية لاستمرار جودة الحياة واستدامة الازدهار. حيث أدت عيوب الناتج المحلي الإجمالي إلى آثار سلبية في صناعة القرار السياسي والاقتصادي في العالم. كان ذلك سبباً في الحد من قدرة الحكومات على توقع وتفادي الأزمات الاقتصادية، لأن القياس القاصر ينتج عنه بالضرورة قرارات قاصرة. وساهمت هذه الهيئة في تقريرها الختامي في توسيع النقاش العالمي المتعارف عليه بنقاش «ما بعد الناتج المحلي الإجمالي» (Beyond GDP).

وبناء على مخرجات وتوصيات التقرير، والنقاش الممتد قبل وبعد صدور التقرير، اتجهت بعض الدول كنيوزيلاندا والإمارات العربية المتحدة، والمنظمات الدولية كمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، إلى وضع أطر وطنية لمؤشرات تقييم حالة الازدهار الحالي لمجتمعاتها، بالإضافة للنظر إلى مستقبل الازدهار من خلال حصر الثروات ومتابعة نموها والمحافظة عليها.

الإمارات العربية المتحدة

قامت حكومة الإمارات بالتطرق لقصور الناتج المحلي الإجمالي من خلال التركيز على نشر قيم السعادة وقياس مستوياتها لدى المجتمع الإماراتي، بالإضافة إلى التشجيع على استحضار هذا المنظور في عملية تصميم البرامج والخطط: [2]

- استحدثت الحكومة الاتحادية في الإمارات العربية المتحدة في عام 2016م البرنامج الوطني للسعادة والإيجابية، والذي يتضمن برامجاً خاصة بنشر قيم السعادة والإيجابية والرضا عن الحياة بين السكان، بالإضافة إلى العمل على بناء مؤشر وطني لقياس سعادة الأفراد في المجتمع
- تعيين وزيرة دولة للسعادة والرفاه
- بناء مجالس ومكاتب للسعادة داخل الكيانات التابعة للحكومة الاتحادية
- تعيين مدراء تنفيذيين للسعادة والإيجابية في كل الأجهزة الحكومية

نيوزيلندا

عملت نيوزيلندا منذ عام 2011م على بناء الإطار الوطني للمستوى المعيشي، والذي ينظر إلى المستوى المعيشي الحالي تحت (12 مجال)، والمستوى المعيشي المستقبلي من خلال النظر إلى **(4 ثروات)**.

الثروة البشرية	الثروة المالية والفيزيائية	الثروة الطبيعية	الثروة الاجتماعية
قياس القدرات البشرية للمشاركة في: العمل، الدراسة، الترفيه والأنشطة الاجتماعية. ويتضمن المهارات الخاصة بالمعرفة، والصحة الجسدية والنفسية	الأصول المالية والمُصنعة، والتي تدعم الحياة المعيشية، بما في ذلك المصانع، والمساكن، والطرق، والأبنية، والمستشفيات، والأمن المالي	كل ما يخص دعم الطبيعة لحياة الأرض والإنسان. من تربة، ومياه، ونباتات، وحيوانات، والمعادن، ومصادر الطاقة	العادات والتقاليد والأنظمة والمؤسسات التي تؤثر على سلوكيات الناس وتعاملهم مع الآخرين، والتي تولد لديهم الشعور بالانتماء. كالثقة وسيادة القانون والهوية المجتمعية والثقافة، والقيم والاهتمامات

قامت نيوزيلندا بتبني أول ميزانية للرفاه في العالم خلال عام 2019م، حيث استهدفت من خلال موازنتها إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد وفقاً للمؤشرات الواردة في الإطار الوطني. وقامت كل جهة حكومية عند رفعها لموازنتها بتحديد كيفية قيامهم بتحسين مؤشرات الرفاه والمستوى المعيشي **(12 مجال للرفاه الحالي)**

المشاركة المدنية والحوكمة	الهوية الثقافية	البيئة	الصحة	السكن	الدخل والاستهلاك
العمل والأجور	المعرفة والمهارات	استخدام الوقت	السلامة والأمن	الروابط الاجتماعية	التقييم الذاتي للرفاه

مبادرة «حياة أفضل» لقياس الرفاه والتقدم لمنظمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية OECD

- تقوم المبادرة على توفير مؤشرات وإحصاءات تمس احتياجات الناس وما يؤثر على حياتهم بشكل مباشر. والهدف هو النظر إلى ما هو أبعد مما يقدمه النظام الاقتصادي التقليدي، والأخذ بعين الاعتبار التجارب المتنوعة للأشخاص، والنظر إلى مستوياتهم المعيشية، وجودة حياتهم.
- وتقوم المبادرة بتوفير البيانات والمؤشرات لكل دول منظمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية بشكل سنوي.

إطار منظمة دول التعاون الاقتصادي لقياس الرفاه والتقدم

الوضع الراهن للرفاه

جودة الحياة:
- الوضع الصحي
- التوازن بين العمل والحياة
- التعليم والمهارات
- الترابط الاجتماعي
- المشاركة المدنية والحوكمة
- جودة البيئة
- السلامة الشخصية
- التقييم الذاتي للرفاه

الوضع المعيشي

- الدخل والثروة
- الوظائف والأجور
- السكن

الموارد اللازمة لضمان مستقبل الرفاه

استدامة الرفاه عبر الوقت من خلال المحافظة على:

- رأس المال البشري
- رأس المال الطبيعي
- رأس المال الاقتصادي
- رأس المال الاجتماعي

أبرز مؤشرات قياس الازدهار المتاحة

هناك جهود لمنظمات دولية متعددة لتطوير بدائل أكثر شمولاً لقياس التقدم الاقتصادي والاجتماعي، نستعرض فيما يلي أبرزها ورأي المؤسسة حولها:

مؤشر التنمية البشرية[3] HDI

صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويحسب للبرنامج بأنه كان من أوائل المنظمات التي حاولت التفكير في أبعاد النمو والازدهار الغير مرتبطة بالبعد المادي. حيث يقيس المؤشر ثلاثة أبعاد: الحياة الصحية الممتدة، والوصول إلى المعرفة، ومستويات المعيشة اللائقة. وبحسب الأوزان الممنوحة لكل بعد من الأبعاد الثلاثة، يقدم المؤشر قيمة كلية للدول التي يتم قياسها من خلال المؤشر. وبدأ حساب المؤشر للمملكة منذ عام 1990م، ومن الملاحظ ارتفاع قيمة المؤشر للمملكة من (0.697) إلى (0.853)، وبمعدل 22%. ويصنف المؤشر المملكة ضمن مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، حيث حصلت المملكة على الترتيب 39 من إجمالي 189 دولة في عام 2017م.

وبشكل عام نعتقد أن هذا المؤشر يقتصر على أبعاد محددة لا تغطي بشكل عام المجالات الأخرى ذات التأثير المباشر على الازدهار، كالبيئة والمسكن والترابط الاجتماعي، وغيرها.

مؤشر رأس المال البشري[4] HCI

صدر المؤشر عن البنك الدولي في عام 2018م، ويقيس المؤشر حجم رأس المال البشري المتوقع للطفل الذي يولد اليوم حتى بلوغه الثامنة عشرة من العمر. ويقوم المؤشر بقياس ذلك من خلال النظر لعدد من المؤشرات، من ضمنها احتمالية العيش حتى سن الخامسة، وعدد سنوات الذهاب إلى المدرسة المتوقعة عند الولادة، وعدد سنوات الذهاب إلى المدرسة مصححة بحسب جودة التعليم. ويقدم المؤشر معلومات قيمة جداً فيما يتعلق بجزئية التعليم الخاصة برأس المال البشري، تم الاستفادة منها وتضمينها في الإطار الوطني للازدهار المقترح عبر هذا الإصدار. ولكن لا يزال المؤشر أحادي الأبعاد، ولا يمكن الاعتماد عليه لوحده لقياس رأس المال الطبيعي والاجتماعي والاقتصادي.

مؤشر الأداء البيئي[6] EPI

يصدر عن جامعتي ييل وكولومبيا بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)، هو جهد لمحاولة قياس الأداء البيئي لدول العالم، ويعتمد بشكل كبير على عدد من المؤشرات الصادرة للمنظمات الدولية كالبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بالإضافة لاعتماده على البيانات الرقمية التي يتم التقاطها عبر الأقمار الصناعية. ويقيس المؤشر الأداء البيئي من خلال بعدين: صحة البيئة وحيوية النظام البيئي الإيكولوجي. ويوفر هذا المؤشر مؤشرات فرعية مهمة لتقييم الوضع البيئي للمملكة، استخدمنا منها المؤشرات الخاصة بنسبة السكان الذين يتعرضون لمعدلات خطرة من تلوث الهواء كأحد مؤشرات تقييم جودة البيئة في الإطار الوطني للازدهار.

مؤشر التقدم الاجتماعي[5] SPI

يصدر المؤشر عن مبادرة التقدم الاجتماعي منذ عام 2014م، ويقيس رفاه المجتمعات وتقدمها من خلال ثلاثة مجالات: الاحتياجات الأساسية، الرفاه (وتتضمن الوصول إلى المعرفة والمعلومات والصحة والبيئة)، بالإضافة إلى الفرص المتاحة (الحقوق، والحريات، والشمولية، والوصول إلى التعليم العالي). وبحسب الأوزان الممنوحة للمؤشر، فإنه يتم منح قيمة إجمالية للدول ومن ثم يتم ترتيب الدول بحسب هذه النتائج. وبلغت قيمة المؤشر للمملكة في عام 2018م (64.75)، مما وضع المملكة في المرتبة 85 من إجمالي 146 دولة. وبالرغم من أنّ المؤشر يحاول تقديم قياسات لأبعاد مختلفة، إلّا أنّ مصادر البيانات والمؤشرات الفرعية المستخدمة لبناء المؤشر المركب غير محدثة في كثير من الأحيان ولا يتم الاعتماد على البيانات الرسمية والوطنية، لذلك من الصعب الاعتماد على هذا المؤشر.

مؤشر التقرير العالمي للسعادة[7] WER

يصدر المؤشر عن مجموعة الحلول المستدامة وهي إحدى مبادرات الأمم المتحدة، منذ عام 2012م ويقوم بترتيب الدول (156) دولة بحسب تقييم سكان هذه الدول لسعادتهم. ويعتمد المؤشر على ستة مكونات: الناتج المحلي الإجمالي، والدعم والترابط الاجتماعي، والعطاء الخيري، والثقة في حوكمة المؤسسات العامة والخاصة، وحرية اتخاذ القرارات الشخصية، والصحة. وقد حصلت المملكة على الترتيب 28 بين الدول في عام 2018م، ويظهر المؤشر بأنّ السعادة غير مرتبطة بنمو الناتج المحلي الإجمالي. ومن الملاحظ بأنّ المؤشر لا يقوم بقياس الكثير من الأبعاد المهمة لتقييم جودة الحياة وازدهار المجتمعات، مع غياب التطرق للثروات واستدامة الازدهار.

مؤشر الثروة الشاملة[8] IWI

يصدر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) كل عامين، وتم إصدار ثلاث تقارير حول المؤشر منذ عام 2010م. ويقوم المؤشر بتقدير ثروات 140 دولة ومدى استدامة هذه الأصول على المدى الطويل لضمان العدالة عبر الأجيال. ويقدم المؤشر مفهوم الثروات الشاملة، وهي القيمة الاجتماعية (غير المالية) للثروات المُصنعة والطبيعية والبشرية على مدى جيل كامل من (1992م إلى 2014م)، ويتم متابعة هذه الثروات على مدار هذه السنوات لتقييم حالة أصولها. ويُظهر المؤشر أنّ 44 دولة من إجمالي 140 دولة شهدت تراجعاً في ثرواتها الشاملة منذ عام 1998م، بالرغم من نمو الناتج المحلي الإجمالي لديها. كما أن النمو العالمي للثروة الشاملة خلال فترة المؤشر يقف عند 1.8% سنوياً، مقارنة بنمو سنوي بنسبة 3.4% للناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة. وبالمجمل، فقد وجد المؤشر ارتفاعاً عبر الأعوام لقيمة الثروات المنتجة والبشرية حول العالم، مقارنة بتدهور الثروة الطبيعية. ونعتقد بأنّ هذا الجهد الفريد في محاولة تعريف ثروات البلدان، ومن ثم بناء قاعدة بيانات ضخمة ومتابعتها على مدى السنوات، جهد يستحق الدعم. ويبقى أنّ المؤشر لا يقوم بمتابعة وقياس رأس المال الاجتماعي، ولا ينظر إلى مؤشرات جودة الحياة الحالية، ويحاول تقديم قيمة نقدية مالية للأصول، وهو ما ينتقده الكثير لصعوبة تقدير مبلغ مالي منطقي كقيمة لثروات غير ملموسة أو غير مستغلة.

مؤشر أهداف التنمية المستدامة[9] SDG Index

أهداف التنمية المستدامة

يعتمد المؤشر على مؤشرات فرعية لقياس تحقيق 124 دولة لأهداف التنمية المستدامة من إجمالي 154 دولة. وقد حصلت المملكة على معدل 62.7 في 2017م من إجمالي 100 نقطة، بينما حصلت على نتيجة أعلى في 2018 وهي 62.9. وبحسب التقرير الصادر عن شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة في 2018م، فالمملكة تسير باتجاه إيجابي وبصدد تحقيق الهدف رقم 4 والذي يركز على جودة التعليم والهدف رقم 9 الذي يختص بالصناعة والابتكار والبنية التحتية بحلول عام 2030. ولكن لا يزال هناك بعض التحديات في تحقيق بعض الأهداف الأخرى مثل الهدف رقم 16 الذي يختص بالسلام والعدالة والمؤسسات القوية والهدف رقم 8 الذي يختص بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي. وبالرغم من دعوة مؤسسة الملك خالد الدائمة لتطابق أعمال المنظمات من مختلف القطاعات مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، إلا أن منهجية مؤشر الأمم المتحدة للأهداف التنموية تخضع للمراجعة المستمرة، وبياناته للأعوام السابقة لا يمكن مقارنتها أو متابعتها لتوفير اتجاهات مختلفة بسبب ضخامة فجوة البيانات وعدم ثبات منهجية الحساب لكل سنة.

مؤسسة الملك خالد
KING KHALID FOUNDATION

وتعتقد مؤسسة الملك خالد بأنّ هذه المؤشرات العالمية، على أهمية الجهود خلفها، غير كافية لتقديم صورة سليمة ومكتملة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي في الدول. حيث تعاني هذه المؤشرات من ضعف تغطية الوضع في كثير من الدول، ومنها المملكة العربية السعودية، ووجود فجوات كبيرة بينها للبيانات. كما تركز هذه المؤشرات على ترتيب الدول بين مراكز متقدمة ومتأخرة، ودمج عدد كبير من المؤشرات في نتيجة واحدة، وتنتهي بتقديم قيمة مركبة لمؤشراتها، أو ترتيب معين للدول. ويحد هذا النوع من المؤشرات من قدرة صناع القرار والمهتمين على مراقبة التفاوت في الأداء بين الأولويات الوطنية، وتباين الحال بين فئات المجتمع. كما أن هذه المؤشرات بشكلها الحالي مفككة إلى جهود متفرقة، بعضها يركز على التعليم والصحة، والبعض الآخر يميل إلى تغطية الأداء البيئي أو مراقبة الثروات. ولا يوجد حالياً مؤشر يجمع بين تقييم جوانب جودة الحياة المختلفة واستدامتها من خلال لوحة مؤشرات واحدة.

ويمكن الاستعانة بمجموع هذه المؤشرات لخدمة جهود كل دولة على بناء لوحة مؤشرات وطنية خاصة بها، ضمن إطار محلي للازدهار والاستدامة، يناسب سياق التنمية فيها، ويستغل البيانات والإحصاءات المتاحة، ويراقب مخزون الثروات والمقدرات الضرورية لتحقيق العدالة عبر الأجيال. وهذا ما نحاول تقديمه عبر هذا الإصدار، بعد مراجعة الأدبيات الدولية، والتقارير والمؤشرات ذات الصلة، وتجارب الدول الأخرى، وإشراك قطاع واسع من أصحاب المصلحة والمختصين في المملكة، واستشارة الخبراء الدوليين في مقترح مؤسسة الملك خالد للإطار الوطني للازدهار، والذي تم استعراض مسودته الأخيرة في جلسة خاصة بالمنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) للشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمنعقد بالأردن في شهر أبريل 2019م.

الإطار الوطني لقياس الازدهار في المملكة العربية السعودية

تسعى مؤسسة الملك خالد من خلال هذا الإصدار إلى تقديم إطار وطني للازدهار واضح المعالم والقياس للمملكة العربية السعودية. وقد قمنا بوضع الاعتبارات والمحددات التالية لتصميم الإطار الوطني ومؤشراته:

(1) تقسيم الإطار لمحورين لضمان متابعة جودة الحياة والازدهار الحالي مقابل استدامة جودة الحياة في المستقبل من خلال ربطها بالثروات:

(أ) الازدهار الحالي: لقياس الأبعاد المختلفة لجودة الحياة والوضع المعيشي من خلال تحديد 12 مجالاً

(ب) مستقبل الازدهار: لحصر الثروات ومتابعة المحافظة عليها عبر الأجيال في 4 ثروات

(2) اختيار مؤشرات المتابعة لكل مجال وثروة لتضمين الأبعاد المختلفة للأفراد والاحتياجات الأساسية لهم.

(3) استخدام المؤشرات التفصيلية للجنس والعمر ومستوى الدخل، بهدف متابعة حالة عدم المساواة وتوزيع الدخل وحصر أنماط الحياة المختلفة لمكونات المجتمع، لاسيما الفئات الهشة.

(4) اتساقاً مع التوجه العالمي، تم استخدام مزيج من المؤشرات الموضوعية والذاتية؛ والمؤشرات الذاتية هي المؤشرات المستقاة من مسوح التقييم الذاتي للرضا عن مجالات مختلفة من الحياة (السكن، الصحة، التعليم، إلخ). وتتجه الدول والمنظمات الدولية إلى النظر في تقييم الأفراد لحياتهم وثقتهم بالآخرين والمنظمات الحكومية والخاصة وغير الربحية، بالإضافة إلى شعورهم بالأمان والانتماء.

وفي مؤشرات التقييم الذاتي، فقد تم الاعتماد على إجراء مسوح استطلاع الرأي عبر مركز استطلاعات الرأي لدى مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني. وهناك حاجة لتطوير مسوح التقييم الذاتي على المستوى الوطني، كونها مرجع مهم لصانع القرار لقياس مستوى رضا الأفراد عن حياتهم وعن الخدمات التي تقدم لهم.

(5) وفيما يتعلق بالمؤشرات الموضوعية فقد تم الاعتماد بشكل أساسي على المسوح والمؤشرات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، بصفتها المرجع الرسمي للبيانات في المملكة، وبشكل عام فإنّ الهيئة تصدر بيانات ومؤشرات نوعية ودورية، تُمكن من تحديث الإطار الوطني للازدهار بشكل مستمر، مما يدعم من عملية متابعة حالة الازدهار الحالي والمستقبلي. وتم الاعتماد كذلك على مؤشرات المراصد الحضرية لبعض المدن، لأنها تتابع جوانب جودة الحياة على مستوى المدن، كما أن هناك حاجة لتوفير مؤشرات حضرية على المستوى الوطني.

(6) من ميزات الإطار الوطني الرئيسية تضمينه لما يعرف بالمؤشرات المصححة بحسب الجودة (quality-adjusted measures)، فعلى سبيل المثال، لا ينظر الإطار فقط لعدد سنوات الالتحاق بالتعليم، وإنما ينظر لمؤشر عدد سنوات الالتحاق بالتعليم المُصححة بحسب جودة التعليم. وتكمن أهمية هذه المؤشرات في أنها تقيس جودة الحياة بشكل أدق من غيرها من المؤشرات الموضوعية.

(7) انتقاء المؤشرات التي يمكن مقارنتها مع المؤشرات الدولية، حتى نستطيع متابعة حالة الازدهار في المملكة مقابل الدول الأخرى.

(8) الابتعاد عن المؤشرات المركبة والتي تقوم بتصنيف الدول أو منحها ترتيب معين.

وسنقوم في الفصول القادمة بتفصيل مكونات وحالة محور الازدهار الحالي، بالإضافة إلى مكونات محور مستقبل الازدهار وسبل استدامته.

الازدهار الحالي

- الأمان
- الدخل والإنفاق والثروة
- الوظائف والأجور
- التوازن بين الحياة والعمل
- الصحة
- التعليم
- المسكن
- البيئة
- المشاركة المجتمعية والحوكمة
- الترابط الاجتماعي
- الرضا عن الحياة
- الثقافة

مستقبل الازدهار

- الثروة الطبيعية
- الثروة الاقتصادية
- الثروة البشرية
- الثروة الاجتماعية

الفصل الأول

الازدهار الحالي

سنفتح باباً واسعاً نحو المستقبل، ومن هذه الساعة سنبدأ العمل فوراً **من أجل الغد،** وذلك من أجلكم (...) **ومن أجل أبنائكم وأجيالنا القادمة.** ما نطمح إليه ليس تعويض النقص في المداخيل فقط، أو المحافظة على المكتسبات والمنجزات، ولكن طموحنا أن نبني **وطناً أكثر ازدهاراً** يجد فيه كل مواطن ما يتمناه، فمستقبل وطننا الذي نبنيه معاً لن نقبل إلّا أن نجعله في مقدمة دول العالم، **بالتعليم والتأهيل، بالفرص التي تتاح للجميع، والخدمات المتطورة، في التوظيف والرعاية الصحيّة والسكن والترفيه وغيره.**

محمد بن سلمان
رؤية المملكة 2030

الأمان

يعد الشعور بالأمن والأمان أحد ركائز الازدهار، لما يوفره من طمأنينة وعيش كريم يحمي الفرد من التعرض لخطر التعدي على النفس والمال. حيث يتأثر ضحايا العنف والجريمة بخسائر في الأنفس والممتلكات، ويتعرضون لدرجات متفاوتة من الأضرار المادية والمعنوية مثل اضطرابات ما بعد الصدمة والقلق تؤثر بشكل سلبي على جودة حياتهم.

ويتمتع سكان المملكة العربية السعودية بدرجات عالية من الأمان والسلامة من العنف في ظل تراجع معدلات الجريمة. كما تشعر الغالبية العظمى من السعوديين بالاطمئنان على سلامتهم الشخصية من الجريمة والعنف، ويشعرون بالأمان أثناء المشي ليلاً لوحدهم في المملكة. ويفتقر المجال إلى محدودية البيانات والإحصاءات المتعلقة بالتعرض للعنف والجريمة، سواءً من خلال المسوح الأسرية أو البيانات السجلية لقضايا العنف وسجلات الضحايا والإحصاءات الحيوية والطبية ذات العلاقة.

مؤشر ضحايا جرائم القتل العمد[10]	مؤشر شعور السكان بالأمان أثناء المشي ليلاً لوحدهم[11]
0.67 لكل 100,000 من السكان (2018م)	%88 من السعوديين (2019م)
مؤشر شعور السكان بالاطمئنان على السلامة[12]	**مؤشر السكان الذين أفصحوا عن تعرضهم للعنف خلال 12 شهراً الماضية**
%97 من السعوديين (2019م)	--

■ وصل متوسط معدلات ضحايا جرائم القتل العمد إلى 0.67 لكل 100,000 من السكان خلال عام 2018م، مقارنة بمعدل عالمي وصل إلى 6.4 ضحايا لكل 100,000 من السكان في عام 2015م. ويعد المؤشر متدنياً في المملكة، نتيجة لقلة عدد ضحايا جرائم القتل العمد، والذي وصل في عام 2015م إلى 196 ضحية في المملكة، من أصل (470,000) ضحية في جرائم القتل العمد حول العالم لنفس السنة، بحسب تقديرات منظمة الصحة العالمية[10] (WHO).

معدلات جرائم القتل لكل 100,000 من السكان في العالم
مقارنة بالمملكة

■ كما يشعر الغالبية العظمى من السعوديين 97% بالاطمئنان على سلامتهم الشخصية من الجريمة والعنف، ويشعر 88% منهم بالأمان أثناء المشي ليلاً لوحدهم في المملكة، مقارنة بشعور 69% من سكان دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالأمان أثناء المشي ليلاً لوحدهم.

■ وتفتقر المملكة إلى عدد كبير من مؤشرات ودراسات وبيانات التعرض للعنف والجريمة، وخصوصاً تلك التي تعتمد على مسوح أسرية تنقل إفصاح السكان أنفسهم عن تعرضهم الشخصي لأي نوع من أنواع العنف أو الإيذاء أو الجريمة داخل المنزل أو خارجه لجميع أفراد الأسرة من أطفال ونساء وشباب وكبار سن، مع ضمان المحافظة على الخصوصية والسرية والعناية اللازمة لحساسيتها. ويعد جمع هذه البيانات وتكوين مؤشراتها بالطريقة السليمة ضروري لتشكيل خط الأساس لها، ومتابعة مستوى التحسن فيها، وتقييم مدى الاستفادة من أنظمة الحد من الإيذاء ومكافحة التحرش ومكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص.

■ وتتيح وفرة المؤشرات والبيانات الدقيقة في مجال الأمان إمكانية رصد التقدم في الخطط والإجراءات الوطنية لتحقيق العدالة الجنائية، بالإضافة إلى المساعدة في قياس مستوى التقدم في تنفيذ أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 وخصوصاً الهدف (16) الخاص بالحد من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات وإنهاء إساءة المعاملة والاستغلال والاتجار بالأشخاص وجميع أشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم وتعزيز سيادة القانون وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة الناجزة. ولا يمكن الاكتفاء بالبيانات المسحية لتغطية فجوة البيانات هذه، وإنما من الضروري كذلك زيادة وتيرة وجودة وتنوع البيانات السجلية حول قضايا العنف وسجلات الضحايا والإحصاءات الحيوية والطبية ذات العلاقة.

١٦ السلام والعدل والمؤسسات القوية

أهداف التنمية المستدامة

الدخل والإنفاق والثروة

يعد الرفاه المادي أحد ممكنات جودة الحياة، ويرتبط بشكل وثيق مع تحسن مستوى العيش والمسكن، كما يساهم في تحسين الوصول إلى خدمات تعليمية وصحية بمعايير أفضل ومخرجات أكثر جودة. كما أن النظر إلى الوضع الاقتصادي للأسر والأفراد في المجتمع يعد رافداً مهماً للمؤشرات التقليدية التي تنظر إلى الاقتصاد الكلي (مثل الناتج المحلي الإجمالي)، ويساهم في نقل اهتمام راسمي السياسات من قياس الإنتاج الاقتصادي إلى قياس دخل وإنفاق وثروات الأفراد والأسر وتفاوت ذلك بين المجتمع وعبر السنوات.

ومن الملاحظ ارتفاع متوسطات الدخل والإنفاق للأسرة السعودية عبر الأعوام بمعدلات مشجعة، بالإضافة إلى تحسن حالة عدم المساواة من خلال انخفاض مؤشرات عدالة توزيع الإنفاق بين الأسر في المملكة. لكن المؤشرات ما زالت تحتوي على الكثير من التفاوت بين الأسر التي ترأسها امرأة مقارنة بتلك التي يرأسها رجل، وتلك التي يرأسها متعلمون مقارنة بالأميين. بالإضافة إلى استمرار التفاوت بين المناطق في معدلات الإنفاق والدخل، وحتى في مستوى تحسن مؤشرات المساواة. كما أن غياب بيانات الثروة على مستوى الأسر يحد من قدرتنا على تقديم قراءة متوازنة لهذا المجال دون ردم فجوة البيانات الحالية.

مؤشر وسيط الدخل السنوي للأسرة السعودية[13] 137,928 ريال سعودي (2018)	مؤشر متوسط الدخل السنوي للأسرة السعودية التي ترأسها امرأة 103,272 ريال سعودي (2018)	مؤشر متوسط الدخل السنوي للأسرة السعودية التي يرأسها كبير سن (+65) 173,376 ريال سعودي (2018)
مؤشر وسيط الإنفاق السنوي للأسرة السعودية 134,268 ريال سعودي (2018)	مؤشر متوسط الإنفاق السنوي للأسرة السعودية التي ترأسها امرأة 131,292 ريال سعودي (2018)	مؤشر متوسط الإنفاق السنوي للأسرة السعودية التي يرأسها كبير سن 192,252 ريال سعودي (2018)
مؤشر متوسط الدخل السنوي للأسرة السعودية التي يرأسها أمي 98,112 ريال سعودي (2018)	مؤشر جيني لقياس المساواة[14] %42.2 (2018)	وسيط ثروات الأسرة --

- أظهر مسح دخل وإنفاق الأسرة لعام 2018م الصادر عن الهيئة العامة للإحصاء ارتفاع وسيط دخل الأسر السعودية الشهري على مستوى المملكة إلى (11,494) ريال في عام 2018م عن مستواه في عام 2013 من (10,723) ريال. ويرتفع الدخل في المتوسط بين الأسر التي يرأسها رجل بواقع (15,132) ريال مقارنة بالأسر التي ترأسها امرأة بواقع (8,606) ريال.
- كما ارتفع وسيط الإنفاق الشهري للأسرة السعودية من (9,682) ريال في عام 2013م إلى (11,189) ريال في عام 2018م. ويتراوح الإنفاق بالمتوسط بين (7,099) ريال سعودي للأسر السعودية ذات الإنفاق المنخفض إلى (24,029) ريال للأسر السعودية ذات الإنفاق المرتفع.
- وقد انخفض معامل جيني للإنفاق الشهري للأسرة السعودية من مستوى (45.9%) في عام 2013م إلى مستوى (42.2%) في عام 2018م، وهو أداة إحصائية مهمة لمعرفة مدى عدالة توزيع الإنفاق بين السعوديين على شكل نسبة مئوية، فعندما يكون المعدل 0% يكون الجميع متساوين، بينما تدل نسبة 100% على استحواذ فرد واحد على كامل الإنفاق. وترتفع المساواة مع انخفاض المعدل.
- وبالنظر إلى مستوى معامل جيني للسعوديين بين مناطق المملكة، نجد أن أغلب المناطق الإدارية قد تحسن فيها المؤشر بالانخفاض (فيما عدا مناطق القصيم والشرقية والباحة). ويصل المؤشر إلى أسوأ مستوياته في مناطق الرياض والمدينة المنورة والقصيم والشرقية والباحة والجوف (الأعلى بين مناطق المملكة)، وأفضل مستوياته بين مناطق المملكة في كل من منطقة عسير والحدود الشمالية (الأقل بين مناطق المملكة).

- ويستمر غياب بيانات ثروة الأسر (household wealth)، مما يحد من قدرة المهتمين وصناع القرار على مراقبة مستوى الثروات والممتلكات بين أفراد الأسر في المملكة. وتعد مؤشرات ثروات الأسر مهمة للغاية، لتقييم الرفاه المادي للأفراد، حيث أن بيانات الدخل والإنفاق لا تعد مفيدة دون النظر إلى مستوى زيادة أو تناقص ثروات الأسر عند مستويات الإنفاق أو الدخل الحالية. حيث أن الأسر التي يزيد إنفاقها من خلال السحب من مدخراتها، تفرط بالضرورة من قدرتها على استدامة الإنفاق في المستقبل، وتراجع مقوماتها المادية. وهي عملية حسابية مهمة شبيهة بتلك التي تتم للشركات عند حساب مركزها المالي، وشبيهة بما يسعى الإطار الوطني إلى تحقيقه على مستوى الدولة من خلال النظر إلى الاستهلاك الحالي (مستوى جودة حياة الأفراد) مقارنة بالازدهار المستقبلي (مستوى الثروات والأصول الوطنية).

الوظائف والأجور

يساهم الانخراط في سوق العمل بتحقيق المزيد من الثقة بالنفس والشعور بالانتماء وتمكين الاندماج الاجتماعي، كما يساعد على صقل المهارات والقدرات، بالإضافة إلى تحقيق عوائد مادية للفرد والأسرة. وتعد الوظيفة من أهم الوسائل لضمان الاستقلال المادي وتحسين الأوضاع المعيشية. ومن المهم النظر إلى جودة الوظائف المطروحة في سوق العمل، ومدى ملائمة أجورها وبيئات عملها، بما ينسجم مع معايير العمل اللائق[15] ويحقق مستويات مرضية من جودة الحياة.

ويعاني سوق العمل السعودي من تشوهات هيكلية، بالإضافة إلى عوامل ثقافية واجتماعية، أدت عبر السنوات إلى تفاوت مشاركة واستفادة فئات المجتمع منه، وخصوصاً السعوديون والإناث والشباب. حيث يحتاج سوق العمل لردم الفجوة في تكافؤ فرص التعليم والتوظيف والتدريب المتاحة للشباب، ومعالجة التفاوت في مؤشرات المشاركة الاقتصادية والبطالة والأجور بين الذكور والإناث، والتي تعاني بمجملها من تراجع وضع المرأة بشكل كبير مقابل الرجل وصل إلى 22 نقطة مئوية في فجوة المشاركة الاقتصادية، و26 نقطة مئوية في فجوة البطالة، و12,816 ريال سنوياً في فجوة الأجور بين الجنسين.

مؤشر المشاركة الاقتصادية للسعوديين[16]	مؤشر المشاركة الاقتصادية للذكور السعوديين
%42 (2018م)	%63 (2018م)
مؤشر المشاركة الاقتصادية للإناث السعوديات	مؤشر البطالة بين السعوديين
%20.2 (2018م)	%12.7 (2018م)
مؤشر البطالة بين الذكور السعوديين	مؤشر البطالة بين الإناث السعوديات
%6.6 (2018م)	%32.5 (2018م)

مؤشر متوسط الأجر السنوي للسعوديين

123,504 ريال سعودي (2018م)

مؤشر متوسط الأجر السنوي للذكور السعوديين	مؤشر متوسط الأجر السنوي للإناث السعوديات
125,916 ريال سعودي (2018م)	113,100 ريال سعودي (2018م)

■ يعد معدل المشاركة الاقتصادية للسكان أحد أهم مؤشرات سوق العمل، ويزداد أهمية في المملكة بسبب محدودية مشاركة المجتمع بمختلف فئاته في سوق العمل لأسباب اجتماعية واقتصادية مختلفة. ويقيس المؤشر نسبة العاملين وغير العاملين الذين لديهم الرغبة والقدرة والاستعداد للعمل إلى مجموع السكان في سن العمل، وتقوم الهيئة العامة للإحصاء في المملكة بنشره بشكل دوري. وقد وصل معدل المشاركة الاقتصادية للسعوديين بنهاية عام 2018م إلى 42% مقارنة بـ36% في عام 2008م. كما أن هناك تفاوت كبير في المشاركة الاقتصادية بين السعوديات والسعوديين، حيث شارك في عام 2018م 63% من الذكور في سن العمل، و20% فقط من الإناث في سن العمل، مما يدل على تراجع كبير في المشاركة والرغبة في الانخراط بسوق العمل. وتزداد أهمية الالتفات لرفع مستوى المؤشر بشكل أكبر مع صدور توقعات منظمة العمل الدولية (ILO) بمزيد من التراجع في المشاركة الاقتصادية حول العالم حتى عام 2030م.[17]

■ كما يلاقي معدل البطالة اهتماماً كبيراً من مختلف شرائح المجتمع، لضرورة مراقبة المؤشر لمتابعة نسبة الأفراد المتعطلين رغم قدرتهم وبحثهم الجاد عن فرصة عمل. وقد وصل معدل البطالة بين السعوديين بنهاية عام 2018م إلى 12.7% (6.6% بين السعوديين الذكور و32.5% بين السعوديات) مرتفعاً بذلك عن مستواه في عام 2008م عند 10% (6.8% بين السعوديين الذكور و26.9% بين السعوديات).

■ وقد قدمت منظمة العمل الدولية (ILO) قائمة من المؤشرات المحورية لقياس وتقييم العمل اللائق[18]، وهي مؤشرات تتفق مع هدف التنمية المستدامة الثامن (SDG 8) وتقيس ضمانات الحماية الاجتماعية في سوق العمل من خلال النظر إلى الفرص الوظيفية العادلة، ساعات العمل اللائقة، الأجر الكافي وإنتاجية العمل، التأمين الاجتماعي، وبيئة العمل الآمنة.[19]

■ ونقترح على وجه التحديد، الاهتمام بالنظر إلى معدل الشباب (بين 15 و24 عاماً) خارج مقاعد العمل والتعليم والتدريب (NEET)، وهو أحد المؤشرات المهمة لقياس الإمكانات غير المستغلة لفئة الشباب ومحدودية فرص التدريب والتعليم لهم، وقد بلغ المعدل الإجمالي في المملكة خلال عام 2016م 20% من الشباب، مع وجود فجوة بين الجنسين، حيث بلغ المعدل بين الشابات (29%) مقارنة بـ(8%) بين الذكور.[20]

International Labour Organization

1 من كل **5** من الشباب في السعودية خارج مقاعد العمل والتعليم والتدريب

1 من كل **10** من الشباب الذكور خارج مقاعد العمل والتعليم والتدريب

1 من كل **4** من الشابات خارج مقاعد العمل والتعليم والتدريب

العمل اللائق ونمو الاقتصاد ٨

أهداف التنمية المستدامة

التوازن بين الحياة والعمل

تعد ساعات العمل اللائقة واحدة من ضمانات الحماية الاجتماعية التي توفر حياة كريمة ومزدهرة للعمال، يتوازن فيها الوقت بين العمل والحياة والاحتياجات الأسرية والاجتماعية والشخصية. كما تحدّ ساعات العمل المتزنة من تعدي صاحب العمل على حق العامل في الراحة والمحافظة على صحته من التشغيل القسري والعمل الجبري والساعات المفرطة. وتعتبر منظمة العمل الدولية (ILO) ساعات العمل الأسبوعية التي تتجاوز 48 ساعة ساعات عمل مفرطة. إلا أن ساعات العمل تشكل جزءاً واحداً من معادلة التوازن بين الحياة والعمل، حيث يعد توجيه المزيد من وقت الفرد في النوم والترفيه والعناية الشخصية ومع العائلة والأصدقاء عوامل مهمة لجودة الحياة.

ويصعب تقييم جودة حياة الأفراد في المملكة حالياً، من ناحية توزيع أوقاتهم بين مختلف أنشطة العمل والحياة بحكم غياب شريحة واسعة من البيانات الضرورية. حيث توقفت الهيئة العامة للإحصاء منذ الربع الرابع لعام 2016م عن إصدار بيانات تفصيلية لساعات العمل الفعلية. وقد كان ذلك بسبب تحديث نشرة سوق العمل الذي تسبب في زيادة دقة البيانات بسبب ربط مسح سوق العمل بالسجلات الإدارية، ولكنه ساهم كذلك في الحد من حجم البيانات التفصيلية المتاحة للباحثين والمهتمين، ومنها تلك المعنية بتفاصيل ساعات العمل. كما أن تحليل أنشطة الأفراد خارج العمل يتطلب نوعاً آخر من المسوح الإحصائية غير المتاحة حالياً، وهو مسح استخدام الوقت الذي تعمل الهيئة العامة للإحصاء على إصداره لأول مرة في المملكة قريباً بإذن الله.

مؤشر متوسط عدد ساعات العمل الفعلية أسبوعياً[21]	مؤشر عدد ساعات اليوم التي يخصصها السعوديون للترويح والعناية بالنفس
43 ساعة (2018م)	--
مؤشر عدد ساعات اليوم التي يخصصها السعوديون للنوم	مؤشر نسبة الذكور في وظائف بساعات عمل غير لائقة (+55 أسبوعياً)
--	--
مؤشر نسبة الإناث في وظائف بساعات عمل غير لائقة (+55 أسبوعياً)	مؤشر نسبة العاملين في وظائف بساعات عمل غير لائقة (+55 أسبوعياً)[22]
--	%14 (2016م)

- بناءً على أحدث بيانات تفصيلية لساعات العمل في المملكة، فقد بلغ متوسط عدد ساعات العمل الفعلية (45) ساعة أسبوعياً في عام 2016م، لكنها تتراوح بحسب المهنة. فبتوزيع ساعات العمل على المجموعات الرئيسية للمهن، نجد أن ساعات العمل المفرطة تزداد بين المهن المتدنية، حيث تصل إلى (50) ساعة في مهن البيع ومهن العمليات الصناعية والكيميائية والصناعات الغذائية والمهن الهندسية المساعدة، مقارنة بمتوسط ساعات عمل يصل إلى (39) ساعة للمهن المتوسطة الكتابية والفنية في المجالات العلمية والإنسانية. كما ترتفع مشاركة المرأة بسوق العمل السعودي في مهن الفنيين كونها الأقل متوسط ساعات عمل، مما قد يدل على أن توفير فرص عمل بساعات لائقة يشجع في زيادة توظيف المرأة ومشاركتها الاقتصادية.

- 14% من العمال في السعودية يعملون في وظائف تفوق (55) ساعة عمل أسبوعياً، متجاوزين بذلك ما تحدده المعايير الدولية للعمل اللائق وما ينص عليه نظام العمل السعودي من عدم جواز تشغيل العمال لأكثر من (48) ساعة أسبوعياً.[23]

- كما أن ساعات العمل تشكل جزءاً واحداً فقط من معادلة التوازن بين الحياة والعمل، حيث يتطلب تقييم جودة الحياة خارج أوقات العمل إلى تحليل الأنواع الأخرى من الأنشطة التي يمارسها السكان في حياتهم. حيث تلاقي «مسوح استخدام الوقت» رواجاً كبيراً في الدول المتقدمة، لما توفره من بيانات تفصيلية للأنشطة والمهام والمسؤوليات التي تستهلك أوقات حياة مواطنيها. ويتيح هذا النوع من البيانات للباحثين قياس التفاوت بين الجنسين في طبيعة الأعمال غير مدفوعة الأجر التي يقومون بها، مثل العناية بالمنزل، وتربية الأطفال، وتقديم الرعاية لكبار السن. كما تتزايد أهمية العمل غير مدفوع الأجر في الأبحاث العالمية بسبب فشل المؤشرات الاقتصادية التقليدية (مثل الناتج المحلي الإجمالي) من الاعتراف بقيمة العمل غير مدفوع الأجر، وأهمية احتساب أثره الاقتصادي والاجتماعي. حيث يحتسب الناتج المحلي الإجمالي مثلاً العناية بمنازل الآخرين (في حال كانت مدفوعة الأجر)، وتربية أطفال الآخرين (بمقابل مادي) ويتجاوز عن ذات الأعمال المنجزة داخل المنزل بدون أجر لافتراض أنها لا تعد نشاطاً اقتصادياً، رغم أن التوقف عن القيام بها يشكل تكلفة إضافية لشراء الخدمة من مقدم رعاية آخر بمقابل مادي محدد لتعويض العمل غير مدفوع الأجر. ويعد ذلك أحد الانتقادات الأكثر رواجاً حول الناتج المحلي الإجمالي، مما يتطلب ضرورة البحث عن مؤشرات أفضل تساهم في التقدير الحقيقي للتقدم الاجتماعي والاقتصادي وجودة حياة السكان.

- كما تتيح مسوح استخدام الوقت النظر إلى أبعد من ذلك، من خلال تحليل الزيادة في أنشطة الترفيه والثقافة والترويح والعناية الشخصية والنوم بين السكان، لما تشكله تلك الأنشطة من أثر إيجابي على جودة الحياة. ولا يمكننا حالياً تقديم أي تقييم لجودة الحياة في هذا المجال حتى صدور مسح استخدام الوقت الذي تعمل حالياً على إنجازه الهيئة العامة للإحصاء.

الصحة

تعد الحياة العامرة بالصحة والخالية من الأمراض والعجز أولويةً لجودة حياة الإنسان، كما تمكنه من الاستمتاع بالوقت والوصول إلى خيارات أوسع للعمل وممارسة النشاطات المختلفة. ويرتبط تحسن الحالة الصحية بتحسن نطاق واسع من المؤشرات الأخرى المتعلقة بالعمل والدخل وغيرها من مجالات جودة الحياة.

ويخسر السعوديون في المتوسط 9.1 سنوات من عمرهم للعجز والمرض والإعاقة، رغم أن الغالبية العظمى منهم يرون بأنهم يتمتعون بصحة جيدة أو جيدة جداً. ومع استمرار التوسع في تقديم خدمات الرعاية الصحية بشكل كبير في المملكة، والتوجه الحديث نحو الوقاية والصحة العامة، إلا أن هناك ضعف في الاستجابة للاضطرابات النفسية كأحد أكبر الأمراض عبئاً (والتي تتسبب بخسائر اقتصادية تصل إلى 147 مليار ريال سنوياً)، بالإضافة إلى ضعف مواجهة تلوث الهواء كأحد أكبر مهددات الصحة في المملكة (والذي يتسبب بخسائر اقتصادية تصل إلى 36.8 مليار ريال سنوياً).

مؤشر العمر المتوقع عند الولادة[24]	مؤشر العمر المتوقع للحياة الصحية عند الولادة (HALE) [25]
74.8 سنة (2016م)	65.7 سنة (2016م)
مؤشر نسبة السكان الذين يرون أن صحتهم جيدة أو جيدة جداً [26]	سنوات الحياة الصحية المفقودة بسبب الاضطرابات النفسية لكل 100,000 من السكان [27]
%94 (2017م)	1889 سنة (2017م)

- رغم أن العمر المتوقع عند الولادة للبقاء على قيد الحياة في المملكة قد وصل إلى 74.8 سنة، إلا أن تصحيح هذا المؤشر بعد استبعاد سنوات العجز والمرض والإعاقة (مؤشر العمر المتوقع عند الولادة للحياة الصحية- HALE) يصل إلى 65.7 سنة[28]. ويشكل هذا الفارق فجوة بين العمر المتوقع عند الولادة والعمر المتوقع للحياة الصحية تصل إلى 9,1 سنوات في المملكة بالمقارنة بـ8,7 سنوات على مستوى العالم. حيث يخسر السعوديون في المتوسط 9.1 سنوات من عمرهم بسبب العجز والمرض والإعاقة.
- يرى السعوديون أن صحتهم أفضل بكثير مما هي عليه في الواقع، وبدرجة مرتفعة عن متوسط التقييم الذاتي لمواطني دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. حيث يرى 94% من السعوديين أن حالتهم الصحية جيدة أو جيدة جداً، رغم أن العمر المتوقع للحياة الصحية بينهم يقف عند 65.7 سنة. بينما يرى 69% من مواطني دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن حالتهم الصحية جيدة أو جيدة جداً، رغم أن العمر المتوقع للحياة الصحية بينهم يصل إلى 71 سنة.
- يعد تلوث الهواء في المملكة سابع أكبر مهدد للصحة، متقدماً بذلك عن التدخين، من خلال المساهمة في التسبب بالأمراض المؤدية إلى أكبر عدد من أيام العجز والمرض والوفاة المبكرة.

أعلى عوامل الخطورة المؤدية للوفاة المبكرة والإعاقة[29]

المخاطر المتعلقة بالأيض — المخاطر البيئية والمهنية — المخاطر السلوكية

ترتيب 2007	ترتيب 2017		نسبة التغيير %
1 مخاطر الحمية	1	ارتفاع مؤشر كتلة الجسم	57.2%
2 ارتفاع مؤشر كتلة الجسم	2	مخاطر الحمية	40.9%
3 سوء التغذية	3	ارتفاع جلوكوز البلازما الصيامي	37.5%
4 ارتفاع جلوكوز البلازما الصيامي	4	ارتفاع ضغط الدم	31.4%
5 ارتفاع ضغط الدم	5	ارتفاع البروتين الدهني منخفض الكثافة	47.9%
6 ارتفاع البروتين الدهني منخفض الكثافة	6	تعاطي المخدرات	94.9%
7 تلوث الهواء	7	تلوث الهواء	40.3%
8 التبغ	8	التبغ	45.7%
9 تعاطي المخدرات	9	سوء التغذية	-44.2%
10 اختلال وظائف الكلى	10	اختلال وظائف الكلى	31.5%

أعلى 10 عوامل خطورة مساهمة في زيادة عدد (DALYs) للوفاة المبكرة والإعاقة في 2017 ونسبة نموها منذ 2007 لجميع الأعمار

الصحة النفسية

العبء الخفي

فقد كل 100 ألف من سكان المملكة 1889 سنة من حياتهم الصحية بسبب الاضطرابات النفسية في عام 2017، حيث ارتفع المؤشر من 1488 سنة من الحياة الصحية في عام 1990. كما يمكن مقارنة النتيجة لعام 2017م بـ1074 سنة من الحياة الصحية التي يفقدها كل 100 ألف من السكان بسبب أمراض السكري والكلى، وهي أمراض تتسبب نسبياً بعدد أقل من الأعباء الصحية على السكان.

يفقد كل ألف شخص من سكان المملكة 19 سنة صحية من أعمارهم المجمعة بسبب الاضطرابات النفسية.

ويتعرض 45% من السعوديين للإصابة بأحد الاضطرابات النفسية في مرحلة ما من حياتهم، ويرتفع معدل انتشار الاضطرابات النفسية بشكل أكبر بين النساء والشباب، وأكثرها: نوبات الهلع، الخوف من الأماكن العامة (رهاب الخلاء)، الاكتئاب، الرهاب الاجتماعي.[30]

ويشير التقرير العالمي لسياسات السعادة 2018م إلى أن الاضطرابات النفسية تشكل عائقاً كبيراً أمام الاقتصاد، ويمكن لعلاجها إنقاذ مليارات البشر حول العالم. حيث تتسبب الاضطرابات النفسية في خفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5%، وذلك من خلال البطالة، والتغيب عن العمل، وضعف الانتاجية، وتكاليف الرعاية الصحية الجسدية الإضافية.[31] وباستخدام بيانات الناتج المحلي الإجمالي لعام 2018م، يمكن تقدير ذلك بخسارة (147) مليار ريال سعودي من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة كل عام نتيجة لعدم الاستجابة للاضطرابات النفسية.[32]

ورغم تأثيرها الضخم على الاقتصاد والمجتمع، إلا أن الاضطرابات النفسية تعاني من ضعف الاستجابة من الحكومات، والعمل الخيري، والمعونات الدولية. ويصل هذا الضعف، مقارنة بالاستجابة المعطاة إلى غيره من القضايا الصحية، إلى درجة مؤسفة وغير متكافئة. إذ تتسبب الاضطرابات النفسية بضعف الضرر الذي يسببه مرض الإيدز عالمياً، ومع ذلك فهي تتلقى معونات أقل من 2% من المعونات المقدمة للإيدز، وهي 0.1 مليار دولار للاضطرابات النفسية مقارنة بـ 6.8 مليار دولار للإيدز. ويرى الباحثون بأن هذا التفاوت يعكس تمييز الحكومات حول العالم (وشركات التأمين) ضد الاضطرابات النفسية.[33]

التعامل المختلف مع الإيدز والاضطرابات النفسية 2010[34]

المعونات الأجنبية السنوية (بالمليار دولار)

ملايين الأعوام المفقودة من العمر بسبب الإعاقة

وبعد تحليل موسع لأكثر من 200 دراسة علمية قارنت بين حالات الوفاة للمصابين بالاضطرابات النفسية مقابل غيرهم، استطاع التقرير العالمي لسياسات السعادة 2018م تقدير متوسط عدد السنوات المفقودة بسبب الوفاة المبكرة لكل شخص يتعرض للاضطرابات النفسية عند 10 سنوات مفقودة للمصابين بالفصام واضطراب ثنائي القطب، و5 سنوات مفقودة للمصابين بالتوتر والاكتئاب نتيجة الوفاة المبكرة.[35]

وبرغم معاناة المتعرضين للاضطرابات النفسية مع مزيد من أيام العجز والمرض والإعاقة والوفاة المبكرة، مما جعلها تحصل خلال عام 2017م على الترتيب الرابع في تصنيف أكثر الأمراض عبئاً في المملكة العربية السعودية، متقدمة بذلك عن ترتيبها السابع في عام 1990م. وهو تصنيف عالمي من معهد المقاييس الصحية والتقييم (IHME) بجامعة واشنطن يقدم تقديراً شاملاً لحالات الوفاة المبكرة والإعاقات الناتجة عن التعرض لـ350 مرض وإصابة وعشر عوامل خطورة عبر 3600 باحث تغطي 195 دولة، منها المملكة العربية السعودية.

معدلات تصنيف أكثر الأمراض عبئاً (DALYs) لكل 100,000 من السكان، لكل الأعمار وكلا الجنسين في المملكة العربية السعودية

وتغطي وثيقة الضمان الصحي التعاوني في المملكة، الحالات النفسية الحادة الناتجة عن اضطرابات التفكير أو المزاج أو الإدراك أو الذاكرة أو القدرات العقلية بشرط أن يكون اضطراباً شديداً يتسبب في خلل لأي وظيفتين من الوظائف التالية: (حسن تقدير الأمور، السلوك الإنساني، القدرة على تمييز الواقع، أو مواجهة متطلبات الحياة الاعتيادية). وتشمل التغطية تكاليف الحالات النفسية الحادة (بحد أقصى 15 ألف ريال)، وتكاليف الإقامة والإعاشة للمرافق (بحد أقصى 150 ريال لليوم) وإقامة وإعاشة المريض حال حاجته (بحد أقصى 600 ريال باليوم).[36]

1 التعليم

يعتبر التعليم من أهم مقومات جودة الحياة، حيث يساعد الناس على تطوير مهاراتهم وقدراتهم، وتمكينهم من الاستخدام الأفضل لمواردهم، بالإضافة إلى مساهمته في توفير المزيد من الفرص المهنية والوظيفية ذات الدخل الأعلى. حيث يرتبط ارتفاع مستوى التعليم بشكل لصيق بارتفاع معدل ومستوى الصحة والرضا عن الحياة.

ورغم الإنفاق الاجتماعي السخي على التعليم، إلا أن المملكة ما زالت متراجعة في مؤشرات جودة ونواتج التعليم، تسببت في هدر عدة سنوات يقضيها الطلاب في مقاعد الدراسة الرسمية تكلف الاقتصاد السعودي خسائر تقدر بـ67 مليار ريال سنوياً. كما نعاني من تراجع كبير في معدلات التحاق الأطفال ببرامج التعلم المنظم وتنمية وتربية الطفولة المبكرة في مرحلة ما قبل الابتدائي عن المتوسط العالمي، وحتى أدنى من متوسطاتها في البلدان منخفضة الدخل.

مؤشر عدد سنوات الذهاب إلى المدرسة[37]	مؤشر عدد سنوات الذهاب إلى المدرسة مصححة بحسب جودة التعليم[38]
12.4 سنوات (2017م)	8.1 سنة (2017م)
مؤشر نسبة البالغين السعوديين (25-64 عام) الحاصلين على شهادة ثانوية فأعلى[39]	**مؤشر نسبة التحاق الأطفال السعوديين (5 سنوات) في التعليم المبكر[40]**
%64 (2017م)	%37 (2017م)

■ لقياس التعلم لدى الجيل الحالي، يمكن النظر إلى مؤشر نسبة التحاق الأطفال السعوديين في عمر 5 سنوات ببرامج التعلم المنظم المبكرة، وهي السنة التي تسبق عمر الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي (مؤشر أهداف التنمية المستدامة رقم 4.2.2). حيث يلتحق 37% من الأطفال السعوديين في عمر 5 سنوات ببرامج تنمية وتربية الطفولة المبكرة. ويتفوق الإناث على الذكور بثلاث نقاط مئوية[40]. وقد بلغت هذه النسبة أعلاها في منطقة الباحة بحوالة (52% من الأطفال)، وأدناها في منطقة عسير بحوالي (15% من الأطفال). إلا أن المؤشر يعد متراجعاً بشكل كبير مقارنة بباقي دول العالم. حيث يصل مؤشر المشاركة في التعلم المنظم قبل عام واحد من العمر الرسمي للالتحاق بالتعليم الابتدائي إلى حوالي 42 % في البلدان المنخفضة الدخل و93 % في البلدان المرتفعة الدخل، ويبلغ المتوسط العالمي 69 % مع استمراره في التحسن.[41]

نسبة الالتحاق للأطفال في سن الخامسة ببرامج الطفولة المبكرة حسب المنطقة[42]

■ كما يتوقع للأطفال في المملكة الذهاب إلى المدرسة لمدة تفوق الـ12 سنة، وهي سنوات متوقعة تتجاوز المتوسط العالمي البالغ 11 سنة.[43] إلا أن الأطفال يستفيدون فقط من 8 سنوات منها، حيث وصلت الفجوة بين عدد سنوات الذهاب إلى المدرسة وعدد سنوات التعلم الفعلي إلى (4.3) سنوات، تمثل الفاقد التعليمي. ورغم تراجع سنوات التعلم عن سنوات الذهاب إلى المدرسة عالمياً، إلا أن الفجوة على مستوى العالم قد بلغت (3.3) سنوات فقط؛ أي أن المملكة تخسر سنة إضافية عن باقي دول العالم بسبب سنوات التعليم المهدرة.

■ ويخسر الأطفال الذكور سنة إضافية تقريباً من التعليم المهدر مقارنة بالإناث في المملكة. رغم أن الأطفال الذكور يتوقع لهم الذهاب إلى المدرسة لفترة أطول، إلا أن الأطفال الإناث يتوقع منهن الاستفادة من الدراسة بشكل أكبر، لدرجة تتجاوز تعويض النقص في عدد أيام الدراسة. حيث تستفيد الأطفال الإناث في المملكة من التعلم لـ8.6 سنوات (رغم التحاقهن بالدراسة لـ12.3 سنوات)، ويستفيد الأطفال الذكور من التعلم لـ7.7 سنوات (رغم التحاقهم بالدراسة لـ12.6 سنوات). ويفسر ذلك تفوق الإناث في درجات الاختبارات العالمية للتحصيل العلمي بمتوسط درجات (436 من 625) في مجموع اختبارات التعلم مقارنة بمتوسط درجات الذكور (380 من 626).

■ ولقياس مستوى التعليم بين البالغين، نلاحظ أن نسبة البالغين السعوديين (بين 25 و64 عاماً) الحاصلين على شهادة ثانوية فأعلى قد بلغت (64%)، وهي نسبة منخفضة بعشر نسب مئوية عن معدل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عند (74%).

■ ويمكن تقدير حجم الخسائر المالية جراء تراجع جودة التعليم في المملكة بـ67 مليار ريال سعودي سنوياً، تشكل نسبة الفاقد المالي المكافئ للفاقد التعليمي من مجموع الإنفاق الحكومي على التعليم.[44]

المسكن

يعد المسكن الملائم بتكلفة ميسورة أحد ضروريات الحياة الكريمة للإنسان، حيث يوفر مأوىً آمناً للأسرة يقضي أفرادها أغلب وقتهم فيه. وتتجاوز أهمية المسكن كمكان للنوم، إلى مكان لائق للراحة والخصوصية يوفر مساحة خاصة لتربية الأطفال والألفة العائلية والعناية الشخصية.

وبغض النظر عن مؤشرات تملك المساكن والاهتمام الواسع بها، إلا أن تقييم حالة المسكن للأسرة السعودية يتطلب النظر إلى أبعد من ذلك. حيث تشير مؤشرات التزاحم، رغم محدوديتها، إلى تدني مستوى التزاحم في منازل السعوديين، رغم الاتجاه السلبي للمؤشر. كما تتمتع أغلب الأسر في المملكة بوصول ممتاز لخدمات المياه والكهرباء، لكنها تعاني من ضعف وصول خدمات الصرف الصحي، والتي تشكل عاملاً مهماً لجودة المسكن. كما تعد تكاليف المسكن مرتفعة في المملكة مقارنة بالأعوام السابقة والدول النظيرة، حيث تشكل حصة متزايدة من ميزانية الأسر السعودية، بعد احتساب مصاريف تشغيل السكن مثل الماء والكهرباء والغاز والتأثيث والصيانة.

مؤشر متوسط عدد الأفراد للغرفة (التزاحم)[45]

1.3

فرد للغرفة

(مدينة الرياض 2017م)

مؤشر معدل إنفاق الأسرة السعودية على المسكن بالنسبة إلى دخلها[46]

%31.5

(2018م)

مؤشر نسبة المساكن السعودية غير الموصولة بشبكة للصرف الصحي[47]

%43

(2017م)

■ تتجاوز جودة حياة وازدهار الفرد في المسكن موضوع الحيازة والتملك، رغم الاهتمام الكبير الملقى على مؤشرات تملك السعوديين لمساكنهم. إلا أن الأهم من ذلك هي جودة ذلك المسكن ومدى توفيره لاحتياجات الأسر. حيث تراقب المؤشرات الدولية المعنية بجودة المسكن خصائص تلك المساكن، مثل وصول الخدمات إليها، وحجمها بالنسبة إلى الساكنين. وتجدر الإشارة هنا إلى أهمية مؤشرات «التزاحم» التي تقيس عدد الأفراد إلى عدد الغرف المعيشية، وهي مؤشرات غير موجودة في المملكة على المستوى الوطني مع الأسف، رغم صدور مسح المساكن بصفة دورية من الهيئة العامة للإحصاء.

■ وكما أشرنا في المقدمة، فإنه من الممكن جمع وتحليل عدد واسع من المؤشرات المعنية بالازدهار وجودة الحياة على مستوى المدن من خلال المراصد الحضرية. لما تشكله هذه المراصد من دور فعال في مراقبة جودة الحياة داخل نطاقها المحلي، وخصوصاً تلك المتعلقة بالخدمات البلدية والسكنية. حيث نشر المرصد الحضري بمدينة الرياض على سبيل المثال مؤشر التزاحم والاكتظاظ داخل المدينة، والذي وصل خلال عام 2017 إلى 1.3 فرد للغرفة، مرتفعاً بشكل طفيف عن مستواه في عام 2013 عند 1.2 فرد للغرفة. ورغم ذلك، إلا أن توجه المؤشر نحو الارتفاع يستدعي لفت النظر للحد من تزايده إلى مستويات غير ملائمة. حيث تصدر منظمة الصحة العالمية (WHO) معايير الصحة والمسكن، والتي تشير إلى اعتبار التزاحم زائداً عند وصول المؤشر إلى قيمة 1.5، وشديداً عند تجاوز ذلك، ويصل إلى الاكتظاظ عندما يتخطى حاجز الـ3 أشخاص لكل غرفة. وبحسب منظمة الصحة العالمية، فإن ارتفاع التزاحم داخل المنزل يزيد من المخاطر المرتبطة بضيق مساحة المسكن للنوم والحاجات الأسرية. ويؤدي التزاحم إلى ارتفاع القلق والتوتر، ويضعف من الصحة النفسية وجودة الحياة بمختلف مناحيها. كما أشارت المنظمة إلى عدد من الدراسات التي كشفت ارتباط التزاحم بآثار صحية سلبية مثل تزايد الإصابة بالأمراض المعدية والاضطرابات الصحية النفسية بالإضافة إلى مساهمته في تدني مستوى التحصيل التعليمي.[48]

■ وبالإضافة إلى ذلك، يمكن النظر إلى مؤشرات تكاليف المسكن ومدى توفرها بأسعار معقولة وميسورة للسكان كأحد أهم مؤشرات جودة الحياة. وتستحوذ تكاليف السكن على حصة كبيرة من ميزانية الأسرة، وتشكل التكلفة الأكبر لكثير من الأفراد والمجتمعات، وخصوصاً بعد احتساب مصاريف تشغيل المسكن من ماء وكهرباء وغاز وتأثيث وصيانة. حيث تشكل هذه التكاليف مجتمعة ما نسبته 31.5% من دخل الأسرة السعودية في عام 2018م، مرتفعة بذلك بشكل مجحف عن مستواها في عام 2007م عند 22% من دخل الأسرة. ويمكن مقارنة ذلك بمستواها الحالي بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عند 21% من دخل الأسرة في عام 2017م.

متوسط عدد الأفراد للغرفة (التزاحم)[49]

■ ورغم استمتاع أغلب الأسر في المملكة بوصول ممتاز لخدمات المياه والكهرباء، لكنها تعاني بشكل أكبر في ضعف وصول خدمات الصرف الصحي، والتي تشكل عاملاً مهماً لجودة السكن. حيث يعاني 43% من المساكن في المملكة حالياً من غياب خدمة الوصول إلى شبكات الصرف الصحي.

البيئة

تتأثر حياة الإنسان بشكل كبير بالبيئة الطبيعية من حوله. حيث يساهم الهواء النظيف، والمياه النظيفة، والبيئة الساحلية والبرية الخالية حوله من النفايات والأضرار في تحسين جودة الحياة. وعلى النقيض، يتسبب تدهور البيئة من حوله بأضرار متزايدة على الصحة والاقتصاد والكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والجفاف وارتفاع مستوى البحر وتراجع الإنتاج الغذائي والهجرة وانقراض المخلوقات الحية.

ويتعرض أغلب سكان المملكة إلى مستويات مهددة للصحة من تلوث الهواء، حيث يستنشق 85% منهم معدلات عالية من الجسيمات العالقة (PM 2.5) في الهواء تتجاوز معايير منظمة الصحة العالمية، كما تتجاوز معدلات الجسيمات العالقة (PM 10) في الهواء معيار الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة في كل مناطق المملكة التي تعلن عن رصدها (ما عدا تبوك وحائل). ويعتبر تلوث الهواء أحد أوجه التدهور البيئي الذي تعاني منه المملكة، حيث تقدر التكلفة السنوية لإجمالي التدهور البيئي 86 مليار ريال، تعادل 3% من الناتج المحلي الإجمالي.

مؤشر نسبة السكان الذين يتعرضون لمعدلات خطرة من تلوث الهواء (PM 2.5 Exceedance)[50]

%85

(2015م)

مؤشر تكلفة التدهور البيئي بالريال السعودي[52]

86 مليار

ريال سعودي

(2014م)

مؤشر المتوسط السنوي لتركز جسيمات PM10 في المدن السعودية المعلنة [51]

%32

(2013م)

تلوث الهواء حول العالم: متوسط انتشار جزيئات PM2.5 لكل ميكروغرام/م3 للأعوام 2001-2006 مرصودة بواسطة الأقمار الصناعية[53]

- تشير منظمة الصحة العالمية إلى ارتباط ملوّثات الهواء بمجموعة من الآثار الصحية الضارة؛ بما في ذلك مخاطر الوفاة المبكرة والأمراض التنفسية المُعدية والأمراض القلبية الوعائية وسرطان الرئة. كما أن الحد من مستويات تلوث الهواء يقلل من عبء المرض العالمي الناجم عن هذه الأمراض. ولمكافحة التلوث وآثاره السلبية، يجب وضع سياسات شاملة لجودة الهواء من خلال قوانين لمكافحة تلوث الهواء في المدن، وضوابط للانبعاثات في مجال الصناعة ووسائل النقل، والترويج لمصادر طاقة نظيفة متجددة، ومكافحة التدخين. كما تساهم الجهود المبذولة للحد بشكل كبير من ملوثات الهواء على خفض انبعاثات الغازات الدفيئة والتخفيف من آثار ظاهرة الاحتباس الحراري.[54]

- ويتعرض 85% من سكان المملكة إلى مستويات مهددة للصحة من تلوث الهواء عبر استنشاق معدلات عالية من الجسيمات العالقة (PM 2.5) في الهواء تتجاوز معايير منظمة الصحة العالمية. كما وصل المتوسط السنوي لتركز الجسيمات العالقة (PM 10) في الهواء إلى (100 ميكروغرام/م3) بالمتوسط كل مناطق المملكة، متجاوزاً بذلك معيار الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة البالغ (80 ميكروغرام/م3) في كل من الرياض، مكة المكرمة، المدينة المنورة، القصيم، وأبها.

- كما يعتبر تلوث الهواء أحد أوجه التدهور البيئي الذي تعاني منه المملكة، حيث قدرت التكلفة السنوية لإجمالي التدهور البيئي في عام 2014م بـ86 مليار ريال، تعادل 3% من الناتج المحلي الإجمالي.[55] ويشمل ذلك 23 مليار نتيجة التغير المناخي، و37 مليار نتيجة تلوث الهواء، و13 مليار نتيجة تدهور المياه.

تكلفة التدهور البيئي عام 2014[56]
(مليار ريال سعودي)

الأضرار العالمية المرتبطة بتغير المناخ تشمل الفياضانات، والجفاف، وارتفاع مستوى البحر، وتراجع الإنتاج الغذائي، وانقراض الأنواع، والهجرة، وإلخ.

المشاركة المجتمعية والحوكمة

تساهم المشاركة المجتمعية في تعزيز جودة حياة الإنسان، لما توفره من مساحة للتعبير عن الذات، والشعور بالانتماء والمواطنة والترابط الاجتماعي والاشتراك في إبداء الرأي بشأن ما يمس حياته الشخصية. وعلى النقيض، يضعف رضا الأفراد عن حياتهم عند تراجع الثقة بالمنظمات والجهات العامة من حولهم، وخصوصاً مع تفشي الفساد وضعف مبادئ الحوكمة الرشيدة والمحاسبة والشفافية، وتولد شعوراً بالإقصاء وسلب الإرادة.

ورغم محدودية فرص الاشتراك في صناعة القرارات من حولهم، إلا أنّ السعوديون يشاركون بشكل ضعيف في الانتخابات البلدية وبشكل أضعف في ورش العمل واستطلاعات مرئيات العموم التي تنظمها الجهات الحكومية لتطوير الأنظمة واللوائح والخدمات الحكومية. كما يرى أقلية من السعوديين انتشار الفساد في القطاع الخاص، ثم بنسبة أقل في القطاع الحكومي، والنسبة الأقل كانت في القطاع غير الربحي. ويثق أغلب السعوديين في الجهات العامة بالمملكة، لكن معدل الثقة كان الأعلى في الخدمات الأمنية مقارنة بغيرها من الخدمات الحكومية، والأقل في مجلس الشورى.

مؤشر نسبة المشاركين في ورش عمل أو استطلاعات رأي العموم المتعلقة بالأنظمة والتشريعات مع الجهات الحكومية[57]

%35

(2019م)

مؤشر نسبة المقترعين إلى الناخبين المقيدين (معدل الاقتراع) [58]

%47.4

(2015م)

مؤشر نسبة السعوديين الذين يثقون في الخدمات الحكومية (موافق وموافق تماماً) [59]

%85.5

(2019م)

مؤشر نسبة السعوديين الذين يثقون في الخدمات الأمنية (موافق وموافق تماماً) [60]

%94

(2019م)

مؤشر نسبة السعوديين الذين يثقون في مجلس الشورى (موافق وموافق تماماً) [61]

%59

(2019م)

■ تزايدت خلال الأعوام الماضية أهمية إحصاءات الحوكمة والمشاركة المدنية لقدرتها على قياس معدلات الثقة والمواطنة والمشاركة بين أفراد المجتمع. ويعد هذا النوع من الإحصاءات حديثاً ولا يزال يفتقر إلى الكثير من المعايير الدولية ويعاني من فجوات كبيرة في البيانات. ورغم تعدد أنظمة الحوكمة في العالم، واختلاف ثقافات الناخبين، ونوع ودور المنظمات والأفراد المنتخبين وثقتهم، إلا أن هناك توافق عام على أن مؤشر المشاركة في الانتخابات يعد أفضل مقاييس التفاعل والمشاركة الاجتماعية. ورغم دقة بيانات الاقتراع والتسجيل والانتخاب وجودة جمعها، إلا أنها لا تعبر بشكل تام عن مقدار المواطنة في المجتمعات بسبب التفاوت الواسع في الأنظمة؛ لدرجة أن بعض الدول تفرض بقوة القانون إلزامية المشاركة في الانتخابات.

■ وبالنسبة إلى المملكة العربية السعودية، فقد ازدادت خلال الأعوام مشاركة السكان في عدد محدود من فرص المشاركة في صناعة القرارات التي تلامس اهتماماتهم مثل المجالس البلدية، والغرف التجارية، والهيئات المهنية، والاتحادات الرياضية. وتظل انتخابات المجالس البلدية هي الأوسع من حيث المشاركة والتغطية والإتاحة لعدد واسع من السكان، ويمكن من خلال النظر إلى بياناتها تقييم المشاركة المجتمعية المتاحة. حيث وصل معدل الاقتراع بالنسبة للناخبين المقيدين إلى 47.4% من 1,486,477 ناخباً وناخبة،[62] وهو ما يعد متدنياً بالنسبة إلى عدد الناخبين، ويشير إلى ضعف المشاركة المجتمعية.

■ كما تحاول عدد من الدول قياس مدى مشاركة أصحاب المصلحة في تطوير الأنظمة والتشريعات واللوائح المرتبطة بهم. وقد أقر مجلس الوزراء في المملكة بقراره رقم (713) وتاريخ 1338/11/30هـ الضوابط المطلوب مراعاتها عند إعداد ودراسة مشروع الأنظمة واللوائح وما في حكمها، ومنها أن على كل جهة حكومية النشر في موقعها على شبكة الإنترنت لتمكين الجهات والأفراد المعنيين من إبداء مرئياتهم وملحوظاتهم عند إعداد مقترح ذي صلة بالشؤون الاقتصادية والتنموية لمشروعات قواعد أو لوائح أو قرارات وما في حكمها ذات طابع تنظيمي - مما هو داخل في اختصاصاتها ولا يتطلب الرفع عنه - أو اقتراح مشروعات الأنظمة واللوائح وما في حكمها، أو تعديل النافذ منها - مما يتطلب الرفع منه للجهات العليا -. ويشارك 35% من البالغين السعوديين فقط في ورش العمل واستطلاعات الرأي التي تتعلق بتطوير الأنظمة أو الخدمات الحكومية بشكل عام.

■ كما أن هناك قطاع واسع من إحصاءات الحوكمة يتعلق بالنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد ومدى ثقة السكان بالجهات الحكومية والخاصة وغير الربحية. حيث بلغت نسبة السعوديين الذين يعتقدون بانتشار الرشوة والاختلاس في القطاع الخاص 34% ثم بنسبة أقل في القطاع الحكومي 28% وأخيراً في القطاع غير الربحي 17%. وتتفاوت كذلك ثقة السعوديين في الجهات العامة، حيث يثق 94% من السعوديين في الخدمات الأمنية في المملكة، مقارنة بثقة 86% منهم في الخدمات الحكومية الأخرى، و59% منهم في مجلس الشورى.

الترابط الاجتماعي

يولد الترابط بين الناس شعوراً بالانتماء للنسيج الاجتماعي، ويعزز من التكاتف والتكافل بين أفراد المجتمع، ويساهم في نشر الإيجابية والتلاحم والرضا ويرفع من جودة الحياة. كما تولد الوحدة والانعزال وغياب ثقة الإنسان في الناس من حوله الشعور بالسلبية والسخط والتعاسة.

وبسبب محدودية البيانات وجودتها، بالإضافة إلى القصور المنهجي المحتمل في جمعها، لا يمكن أن نقدم تقييماً مكتملاً عن مستوى الترابط الاجتماعي بين أفراد المجتمع السعودي. رغم أن البيانات المتاحة تشير إلى وجود ترابط إيجابي يتفق بشكل عام مع المستويات السائدة في الدول النظيرة دولياً، إلا أنه لا يمكن الوصول إلى هذه النتيجة بسهولة. ويتطلب الأمر المزيد من التجارب وتطوير الإجراءات الإحصائية والسيكومترية لضمان دقة قياس هذا المجال وأبعاده. إلا أن الاستنتاج الأهم، هو ضرورة أخذ هذا المجال في الاعتبار والسعي إلى قياسه بدقة واستمرار كأحد نواحي جودة الحياة.

مؤشر نسبة السكان الذين يشعرون بالوحدة دائماً أو أحياناً[63]

%24.7

(2019م)

مؤشر نسبة السعوديين الذين لديهم أفراد يعتمد عليهم عند الحاجة[64]

%87.8

(2019م)

مؤشر معدل ثقة أفراد المجتمع فيمن يعرفونهم شخصياً[65] (0-10)

7.8

(0 = عدم وجود ثقة اطلاقاً
10 = ثقة تامة)

(2019م)

مؤشر معدل ثقة أفراد المجتمع في الآخرين[66] (0-10)

6.6

(0 = عدم وجود ثقة اطلاقاً
10 = ثقة تامة)

(2019م)

مؤشر نسبة السعوديين المتطوعين خلال 12 شهراً الماضية[67]

%27

(2018م)

- تعد مؤشرات ثقة الإنسان بمن حوله من الأفراد والمجتمع بأكمله، بالإضافة إلى شعوره بالوحدة أو حتى ثقته في وجود أشخاص يستند عليهم عند الحاجة، مؤشرات مهمة لمعرفة مستوى الترابط الاجتماعي بين الأفراد. لكن التحدي في هذا النوع من البيانات هو حداثة ابتكار طرق رصدها وقياسها بين السكان وعبر السنوات، خصوصاً وأنها من المؤشرات التي تعتمد على التقييم الذاتي للأشخاص. كما تزداد صعوبة قياسها بين مختلف الدول والثقافات، بسبب اختلاف نظرة الناس إلى قيمهم ومبادئهم وتعدد لغاتهم. ويحتم ذلك على كل دولة ضرورة البحث عن الصياغة الأنسب لتقديم قراءة سليمة وقياس دقيق لهذا النوع من المؤشرات باستخدام أفضل الطرق الإحصائية والسيكومترية لضمان تجويد أدوات القياس وزيادة فعاليتها وانضباطها والتأكد من موثوقيتها. حيث يتأثر المستجيب عادة بطريقة طرح السؤال واللغة المستخدمة، مما يؤثر بشكل سلبي في جودة البيانات وبالتالي يضعف من جدوى استخدام وبناء المؤشر. ورغم ذلك، فإننا قمنا بمحاولة محاكاة وتعريب أفضل الصياغات الموصى بها دولياً للأسئلة، مع محاولتنا لتحسين عملية جمع البيانات، إلا أن الإجراءات تحتاج المزيد من التجارب للتأكد من موثوقيتها. حيث لا يمكن النظر إلى نتائج هذا المجال، أو المجالات التي تعتمد بشكل كبير على بيانات التقييم الذاتي، إلا مع الأخذ بالاعتبار مستوى القصور المنهجي المحتمل فيها، ولا تعدو أن تكون مؤشرات مهمة للفت النظر إلى قياسها مع تقديم محاولة مبدئية لتحديد خط الأساس فيها.

- يشعر 24.7% من السعوديين بالوحدة دائماً أو أحياناً، ويشمل ذلك 6.4% يشعرون بالوحدة دائماً. كما يثق السعوديون بأفراد المجتمع ممن يعرفونهم شخصياً بشكل أكثر من ثقتهم في الآخرين، حيث وصل متوسط إجابة السعوديين لتحديد الثقة بين (10 تمثل الثقة التامة و0 تمثل عدم وجود الثقة إطلاقاً) إلى 6.6 في الآخرين، و7.8 فيمن يعرفونهم شخصياً.

- كما يمكن النظر إلى نسبة الأفراد الذين لديهم أشخاص يعتمدون عليهم عند الحاجة كأحد أهم مؤشرات جودة الدعم والتكاتف الاجتماعي، وقد وصلت في المملكة بين البالغين السعوديين إلى 87.6% . وهي نسبة مقاربة لمتوسط المعدل بين مواطني منظمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عند 89%.

- ويعتبر التطوع، بوصفه تبرعاً بالوقت من أجل المجتمع واحتياجاته من غير مقابل، من أهم المؤشرات كذلك على مستوى التلاحم والتكافل في المجتمع. ويمكن قياس ذلك عبر النظر إلى نسبة السعوديين الذين شاركوا في أنشطة تطوعية خلال الـ12 شهراً الماضية. حيث بلغت هذه النسبة بين البالغين السعوديين في عام 2018م 27% يشكلون ربع السكان تقريباً. وشارك المتطوعون السعوديون في أعمال بمتوسط (100) ساعة تطوعية للفرد خلال السنة. وقد قام 60% منهم بالتطوع بشكل فردي مستقل، مقابل 40% قاموا بالتطوع من خلال جمعية أو مؤسسة أهلية.[68]

١ الرضا عن الحياة

يزيد الرضا عن الحياة من الإحساس بالامتنان والسعادة والراحة، ويرتبط بشكل وثيق ومطرد مع كل مجالات جودة الحياة، بل يعتبر انعكاساً لتحسن حالة الحياة ومقوماتها حول الإنسان. كما يعد الرضا عن الحياة شعوراً داخلياً لا يمكن قياسه من خلال أي مؤشر موضوعي، بل هو تقييم ذاتي يعكس الرضا عن جودة الحياة بشكل عام ومستوى تقييم الناس لحياتهم ومشاعرهم بالسعادة أو الحزن أو التوتر وكيف يرون أن الحياة لها معنى ومرضية وتستحق العناء.

وبسبب محدودية البيانات وجودتها، بالإضافة إلى القصور المنهجي المحتمل في جمعها، لا يمكن أن نقدم تقييماً مكتملاً عن مستوى الرضا والسعادة والتوتر ووجود معنى للحياة بين أفراد المجتمع السعودي. رغم أن البيانات المتاحة تشير إلى معدلات رضا مرتفعة بين السعوديين مقارنة بدول العالم، إلا أنه لا يمكن الوصول إلى هذه النتيجة بسهولة. ويتطلب الأمر المزيد من التجارب وتطوير الإجراءات الإحصائية والسيكومترية لضمان دقة قياس هذا المجال وأبعاده. إلا أن الاستنتاج الأهم، هو ضرورة أخذ هذا المجال في الاعتبار والسعي إلى قياسه بدقة واستمرار كأحد أهم نواحي جودة الحياة.

مؤشر تقييم السعوديين لرضاهم عن الحياة بشكل عام[69] (10-0)	مؤشر تقييم السعوديين لمدى رؤيتهم بأن حياتهم لها معنى وتستحق العناء[70] (10-0)
8.47	8.39
(2019م)	(2019م)
مؤشر نسبة السعوديين الذين شعروا بسعادة مرتفعة يوم أمس[71] (تقييمهم 8 فأعلى)	**مؤشر نسبة السعوديين الذين شعروا بتوتر مرتفع يوم أمس[72] (تقييمهم 8 فأعلى)**
%57	%17.5
(2019م)	(2019م)

■ تعد مؤشرات الرضا عن الحياة والسعادة والتوتر وقياس وجود معنى للحياة من المؤشرات الأكثر انتشاراً حول العالم في سياق البحث عن مؤشرات ذاتية بديلة عن المؤشرات الموضوعية التقليدية لقياس الوضع الاجتماعي. لكن التحدي في هذا النوع من البيانات، كما ذكرنا في مجال الترابط الاجتماعي، هو حداثة ابتكار طرق رصدها وقياسها بين السكان وعبر السنوات، خصوصاً وأنها من المؤشرات التي تعتمد على التقييم الذاتي للأشخاص. كما تزداد صعوبة قياسها بين مختلف الدول والثقافات، بسبب اختلاف نظرة الناس إلى قيمهم ومبادئهم وتعدد لغاتهم. ويحتم ذلك على كل دولة ضرورة البحث عن الصياغة الأنسب لتقديم قراءة سليمة وقياس دقيق لهذا النوع من المؤشرات باستخدام أفضل الطرق الإحصائية والسيكومترية لضمان تجويد أدوات القياس وزيادة فعاليتها وانضباطها والتأكد من موثوقيتها. حيث يتأثر المستجيب عادة بطريقة طرح السؤال واللغة المستخدمة. وقد قمنا بمحاولة محاكاة وتعريب أفضل الصياغات الموصى بها دولياً للأسئلة، مع محاولتنا لتحسين عملية جمع البيانات، إلا أن الإجراءات تحتاج المزيد من التجارب للتأكد من موثوقيتها. حيث لا يمكن النظر إلى نتائج هذا المجال، أو المجالات التي تعتمد بشكل كبير على بيانات التقييم الذاتي، إلا مع الأخذ بالاعتبار مستوى القصور المنهجي المحتمل فيها، ولا تعدو أن تكون مؤشرات مهمة للفت النظر إلى قياسها مع تقديم محاولة مبدئية لتحديد خط الأساس لها.

■ يشعر أغلب السعوديون برضا عالي عن حياتهم بمتوسط 8.47 من 10. كما أجاب 50% تقريباً من السعوديين برضاهم التام (10 من 10) عن حياتهم. وهي نتيجة مرتفعة تدل على وصول معدلات الرضا إلى مستويات قريبة من أكثر الشعوب سعادة حول العالم، حيث يصل متوسط المعدل بين مواطني دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى 6.5 من 10. وينظر السعوديون إلى حياتهم على أن لها معنى وتستحق العناء، حيث وصلت الإجابة إلى 8.39 من 10.

■ كما تتطرق عدد من الأسئلة[73] إلى المشاعر التي يحس بها المواطنون خلال يوم أمس، بسبب قدرة المستجيب على استذكار مشاعره القريبة بشكل أكثر دقة. وقد أجاب 57% من السعوديين أنهم شعروا بسعادة مرتفعة يوم أمس (بتقييم 8 فأعلى من 10)، وأجاب 17.5% منهم على أنهم شعروا بتوتر مرتفع يوم أمس (بتقييم 8 فأعلى من 10).

الثقافة

تشكل الثقافة جزءاً أصيلاً للإنسان وتؤثر على طريقة تعاطيه مع الحياة، حيث تساهم الثقافة في تشكيل قناعات وتصورات ومشاعر المجتمعات والفئات. كما تساعد على تشجيع الحوار بين الأجيال، والمحافظة على الموروث الاجتماعي والتراث المحلي وتعزيز الانتماء الوطني والترابط الاجتماعي. وتوفر الثقافة وسائل تعبيرية تعزز من قدرة الإنسان مشاركة الأفكار والمشاعر والتعاطي مع المكان والزمان والآخرين من حوله عبر اللغة والفن والأدب والقراءة وأنماط العيش والتعايش ومنظومة القيم والقناعات.

وتمتلك المملكة تراثاً ثقافياً عظيماً يستحق المزيد من الحماية والمحافظة والترويج، حيث أن المواقع والعناصر التراثية والثقافية المسجلة عالمياً ما زالت محدودة. كما أنّ فجوة البيانات تحد من قدرتنا على قياس مستوى المحافظة أو التفريط في استخدام اللغة العربية بين الشباب. وتشير بيانات إنفاق الأسر على الترفيه والثقافة إلى ضعف الإنفاق واستمراره عند مستويات متدنية منذ عام 2007م وحتى عام 2018م عند 3% فقط من مجموع إنفاق الأسرة.

مؤشر متوسط نسبة إنفاق الأسرة على الترفيه والثقافة بالنسبة إلى مجموع إنفاقها[74]	مؤشر نسبة الشباب (15-24) الذين يفضلون التحدث بغير اللغة العربية
%3 (2018م)	--
مؤشر عدد العناصر المدرجة في قائمة التراث الثقافي غير المادي (يونسكو)[75]	**مؤشر عدد المواقع المسجلة في قائمة (يونسكو) لمواقع التراث العالمي[76]**
6 (2019م)	5 (2019م)

- ويتزايد الاهتمام الوطني بالثقافة وقطاعاتها مع انطلاق رؤية المملكة 2030 وتأسيس وزارة الثقافة، والتي أكدت وثيقة رؤيتها وتوجهاتها على ارتباطها الوثيق بالازدهار والسعادة. حيث نصت أنه و»على المستوى المحلي، فإن ازدهار القطاع الثقافي سينعكس إيجاباً في تعزيز الهوية الوطنية، ودفع عجلة النمو الاقتصادي، وتحسين جودة حياة المواطنين والمقيمين في المملكة. كما سيساهم في زيادة فرص العمل، وتقوية النسيج الاجتماعي، ورفع مستوى السعادة.»[77]

- وقد نصت رؤية المملكة 2030 على استهداف رفع إنفاق الأسر على الثقافة والترفيه داخل المملكة من ٢.٩ إلى ٦٪، ورفع عدد المواقع الأثرية المسجلة في اليونسكو إلى الضعف على الأقل. وهي مؤشرات مناسبة لمراقبة مستوى التحسن في هذا المجال، بالإضافة إلى المؤشرات الأخرى المقترحة في هذا الإصدار.

- كما استمرت حصة الثقافة والترفيه من إنفاق الأسر في المملكة منذ عام 2007م عند نفس المستوى (3% من مجموع إنفاق الأسرة)، وهو معدل ضعيف مقارنة بمتوسط إنفاق الأسرة في الاتحاد الأوروبي عند 8.5%.

حصة الإنفاق على الترفيه والثقافة بالنسبة إلى مجموع إنفاق الأسرة في دول الاتحاد الأوروبي لعام 2017م[78] مقارنة بمعدلها في المملكة لعام 2018م

- كما أن قائمة التراث الثقافي غير المادي السعودية المدرجة دولياً توازي في الأهمية قائمة المواقع المدرجة في التراث العالمي، حيث تحتفظ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO) بالقائمتين، وقد سجلت كل من: القط العسيري، والعرضة النجدية، والمزمار، والقهوة العربية، والمجلس، والصقارة ضمن قائمة التراث غير المادي العالمي. بالإضافة إلى تسجيل كل من مدائن صالح والدرعية التاريخية وجدة التاريخية والرسوم الصخرية في حائل وواحة الأحساء ضمن قائمة مواقع التراث العالمي.

- وتعد اللغة العربية والمحافظة عليها أحد أهم ركائز الهوية الثقافية، ولمراقبة مستوى الاهتمام والمحافظة على اللغة العربية واستخدامها بين الشباب والأجيال القادمة، من الضروري متابعة نسبة الشباب بين 15 عاماً و24 عاماً الذين يفضلون التحدث أو الكتابة أو القراءة بغير اللغة العربية، وهي مؤشرات تسعى الهيئة العامة للإحصاء إلى حصرها حالياً من خلال العمل على مسح الثقافة والترفيه الأسري.

الفصل الثاني

مستقبل الازدهار

"

لسنا قلقين على مستقبل المملكة،
بل نتطلع إلى مستقبل أكثر إشراقاً،
قادرون على أن نصنعه -بعون الله-
بثرواتها البشرية والطبيعية
والمكتسبة التي أنعم الله بها عليها،
لن ننظر إلى ما فقدناه أو نفقده
بالأمس أو اليوم، بل علينا أن
نتوجه دوماً إلى الأمام.

محمد بن سلمان
رؤية المملكة 2030

الثروة الطبيعية

تعد الثروات الطبيعية التي حبا الله بها الدول أساساً لبناء قاعدة تنموية وإنتاجية. ويُقصد بالثروة الطبيعية، مجموع الثروات الموجودة في الطبيعة بشكلها الخام. وفي المملكة، سلطنا الضوء على الثروات الطبيعية في المخزون الخام من النفط والغاز، وإجمالي مساحات الغابات، بالإضافة إلى رصد تطور انبعاثات الغازات الدفيئة (باعتبارها مهدداً ونتيجة لتدهور الثروة الطبيعية السعودية والعالمية). ومن المهم متابعة هذه الثروات والأصول والمحافظة عليها للأجيال القادمة، لأنها تتصف أكثر من غيرها من الثروات، بأنها ثروات ناضبة، تتطلب ترشيداً عالياً عند استهلاكها، واستثمارا رديفاً في غيرها من الثروات لتعويض النقص فيها.

مخزون النفط الخام[79]	مخزون الغاز الطبيعي[80]
268.5 (مليار برميل) (2017)	325.1 تريليون قدم مكعبة قياسية (2017)
انبعاثات الغازات الدفيئة[81]	**مساحة الغابات من مجموع مساحة اليابسة[82]**
601 مليون طن من CO2 eq (2014)	0.013 (2013)

■ تحظى المملكة بمخزون كبير من النفط الخام يعد في المرتبة الثانية على مستوى العالم بعد فينزويلا، وبنسبة 22% من احتياطيات أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC).[83] بالإضافة إلى مخزون عال من الغاز الطبيعي يعد في المرتبة الخامسة على مستوى العالم. ومن الملاحظ استمرار وتيرة ارتفاع مخزون النفط والغاز في المملكة، بسبب انخفاض معدلات الاستخراج مقابل نجاح عمليات تعويض الاحتياطيات، مما ينعكس إيجاباً على الثروة الطبيعية للمملكة.

■ أنتجت المملكة في عام 2017م 9.96 مليون برميل يومياً مرتفعة عن عام 2010م عندما بلغ الإنتاج 8.2 مليون برميل يومياً. ويبقى أن استهلاكنا وإنتاجنا للنفط يقابل بزيادة احتياطات ومخزون النفط في المملكة على إثر نجاح عمليات الاستكشاف والتنقيب عن النفط.[84] وبافتراض استمرار المخزون والإنتاج عند معدلاته الحالية، فمن المتوقع أن تصل عدد سنوات الإنتاج المتعاقبة إلى 73 عاماً، تمثل عدد السنوات المتبقية من الاستهلاك لهذه الثروة.[85]

■ ارتفع مخزون الغاز الطبيعي في المملكة إلى 325.1 تريليون لتر مكعب في عام 2017م مع نسبة استخراج وصلت إلى 1.47% من مجموع المخزون. وبافتراض استمرار المخزون والإنتاج عند معدلاته الحالية، فمن المتوقع أن تصل عدد سنوات الإنتاج المتعاقبة إلى 68 عاماً، تمثل عدد السنوات المتبقية من الاستهلاك لهذه الثروة.[86]

ارتفاع مخزون النفط الخام في المملكة (مليار برميل)

ارتفاع مخزون الغاز الطبيعي في المملكة (تريليون قدم مكعب)

الثروة الطبيعية

انبعاثات الغازات الدفيئة (ثاني أكسيد الكربون المكافئ CO_2e) في السعودية حسب القطاع ، 1990-2014

■ وقد أشارت الاستراتيجية الوطنية للبيئة إلى ضعف القاعدة المعرفية عن آثار التغير المناخي في المملكة، مما يشكل تهديداً حقيقياً لمستقبل ازدهار الثروة الطبيعية في المملكة، حيث تعد الانبعاثات الغازية الدفيئة أحد أهم المهددات لتآكل وتراجع رأس المال الطبيعي، بالإضافة إلى أن هذه الغازات لا تؤثر فقط على ازدهار المملكة وحدها بل تؤثر على الازدهار العالمي ككل. وبالمثل، تتأثر المملكة بانبعاثات الدول الأخرى.

■ أطلقت المملكة خلال عام 2014م 601 مليون طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون،[87] مرتفعة بذلك ثلاثة أضعاف مستواها في عام 1990 عند 200 مليون طن. ويشكل قطاعي الكهرباء والمياه أكبر القطاعات مساهمة في انبعاثات الغازات الدفيئة.

■ ورغم أن انبعاث الغازات الدفيئة يعد من مهددات رأس المال الطبيعي، وليس ثروة طبيعية بحد ذاته. لكننا اخترنا تضمينه في قائمة مؤشرات الثروة الطبيعية لارتباطه المباشر بمستوى تدهورها. حيث تتزايد الانبعاثات الغازية مع تدهور عناصر البيئة التي خلقها الله كمحتجزات طبيعية للكربون (carbon sinks) مثل الشجر والمحيطات والتربة. حيث تساهم هذه المخلوقات في الحد من مستويات الكربون المطلقة في الهواء من كل دولة. ويتزايد التوافق العالمي حول ضرورة استهداف وقف ارتفاع درجة حرارة الأرض عند 1.5 إلى 2 درجة مئوية فوق ما كانت عليه إبان العصر قبل الصناعي. وهي مستهدفات قد لا يتم تحقيقها خلال السنوات القادمة في حال لم تستطع دول العالم تحقيق التعاون الكافي للحد من انبعاثاتها المتراكمة. ولذلك، فقد طور العلماء مصطلح «ميزانية الكربون المتبقية (carbon budget)» لاحتساب عدد السنوات (والانبعاثات الغازية المتراكمة خلالها) حتى نصل إلى مستوى خطر من درجة حرارة الأرض تتجاوز الحد العالمي المستهدف، وهي طريقة شبيهة بحساب الأصول والثروات تمكننا من النظر إلى المؤشر كخصم من المخزون المتبقي من قدرة الأرض على تحمل الانبعاثات حتى الوصول إلى المستوى الخطر.

■ وبحسب تقييم الوضع الحالي في الاستراتيجية الوطنية للبيئة، فإنّ الغابات تشكل 1.1% من مساحة المملكة، ويتعرض أكثر من 6000 هكتار من الغابات سنوياً لمشاكل ناجمة عن الآفات والأمراض. كما يهدد التصحر 70% من المراعي في المملكة مما جعلها تعاني من تآكل التربة والجفاف. كما أن هناك تهديد حقيقي لفقدان الغطاء الشجري والتنوع الحيوي، فعلى سبيل المثال، فقدت منطقة الباحة 10% من غابات العرعر بين 1984م و2014م. هذا بالإضافة إلى تدهور النظم البيئية الساحلية والبحرية، مما تسبب في انخفاض عدد أشجار المانجروف بنسبة 75% بين عامي 1985م و2013م. وإزاء هذا التهديد الحقيقي للبيئة، نحن بحاجة ماسة لإصدار المزيد من المؤشرات المحدثة والدقيقة للوقوف بشكل واضح على الحالة البيئية في المملكة، ومتابعة مخزوننا الطبيعي. ولا يعد التغير المناخي المهدد والمسبب الوحيد لهذه الآثار السلبية على البيئة، بل يشاركها التهديد عدد من سلوكيات البشر مثل الردم والتجريف والرعي الجائر والاحتطاب والتنزه العشوائي، ونمو نشاطات النقل البحري والمنشآت الصناعية والتعدين، بالإضافة إلى الممارسات الخاطئة في الصيد والزراعة والتعامل مع النفايات السائلة والصلبة.[88]

الثروة الاقتصادية

يدخل من ضمن ثروات الدول الاقتصادية الأصول الثابتة الملموسة (مثل المساكن والمباني والإنشاءات والبنى التحتية) وغير الملموسة (مثل الملكية الفكرية والبرامج الحاسوبية)، وكذلك الثروات المالية ورؤوس الأموال التي تملكها الحكومات والقطاع الخاص والأسر المعيشية. وتختلف الأطر الوطنية في تحديد هذه الثروة وما يدخل في حسابها، ونقترح أن يتم متابعتها من خلال مراقبة أصول مؤسسات الإقراض الحكومية وصناديق الاستثمار السيادية، والدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى عدد السنوات المتوقعة لعجوزات مؤسسات التقاعد، وعدد المصانع العاملة في المملكة.

وحافظت المملكة -ولله الحمد- على مستويات متزايدة من الثروات المالية، انعكست على النمو الاقتصادي وزيادة حجم الأصول المملوكة للصناديق التنموية، وارتفاع عدد المصانع والمنشآت الاقتصادية، ومن المتوقع زيادة حجم هذه الأصول ومعدلات تكوين رأس المال مع إطلاق برامج تنفيذية متعددة لرؤية المملكة 2030 خاصة بتطوير الصناعات الوطنية والخدمات اللوجستية، وتطوير القطاع المالي، وتطوير صندوق الاستثمارات العامة. إلا أن التحدي يقع في معالجة العجز المرتقب في صناديق التقاعد لضمان استدامتها عبر الأجيال، وتوفير بيانات إحصائية حول ثروات الأسر في المملكة.

مجموع أصول مؤسسات الإقراض المتخصصة الحكومية[89]

305.3

بمليارات الريالات

(2018)

الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي[90]

%19.1

(2018)

عدد السنوات المتوقعة للعجز الاكتواري لحساب التقاعد العسكري

--

عدد السنوات المتوقعة للعجز الاكتواري لحساب التقاعد المدني

--

عدد السنوات المتوقعة للعجز الاكتواري لحساب التأمينات الاجتماعية

--

إجمالي الأصول تحت الإدارة في صندوق الاستثمارات العامة[91]

840

بمليارات الريالات

(2017)

■ تعد صناديق التقاعد من أهم ضمانات حقوق الأجيال القادمة، حيث أن الاشتراكات التي تدفع لهذه الصناديق سيستفيد منها متقاعدو المستقبل من الأجيال المتلاحقة، كما هو الحال مع المتقاعدين الحاليين الذين استفادوا من اشتراكات الموظفين من الأجيال اللاحقة. وكأي نظام تأميني، فإن الاشتراكات لا تعني بالضرورة بأنها ستقوم بتغطية جميع احتياجات الفرد عند التقاعد. وتعد استدامة صناديق التقاعد مهمة للحفاظ على منظومة حماية اجتماعية صلبة تحقق درجة كبيرة من الأمان للمتقاعدين. ويعد العجز في الصناديق التقاعدية أحد العوامل التي تشكل تهديداً حقيقياً للأجيال القادمة من المتقاعدين، والذي قد يضر إلى حد كبير بالملاءة المالية للأفراد، بالإضافة إلى المخاطر المالية التي يشكلها العجز على الخزينة العامة للدولة. ولا توجد أرقام رسمية واضحة حول العجز الاكتواري لحسابات التقاعد في المملكة، وهناك تحفظ كبير على إعلانها رغم دراسات حكومية عديدة لمراجعتها وحسابها. وتشكل صناديق التقاعد تجسيداً لمبدأ التأمين الاجتماعي لدى أفراد المجتمع، والذي يعني قيام الأفراد اليوم بالاستثمار لتأمين حياتهم التقاعدية عند بلوغ سن العجز في الغد وعلى المدى الطويل. وفي الوقت الذي يجب فيه زيادة الوعي الاجتماعي حول مفهوم التأمين الاجتماعي، فإنه يجب الالتفات بشكل جدي للعجوزات المرتقبة لصناديق التقاعد، ووضع خطة لتلافي العجز قدر الإمكان، واستدامة حسابات التقاعد.

■ بشكل عام فإنّ القاعدة المالية للمملكة قوية وصلبة، ومن الملاحظ استقرار أصول مؤسسات الإقراض المتخصصة خلال الخمسة أعوام الماضية بحسب بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي، ويشمل ذلك صناديق التنمية العقارية والاجتماعية والصناعية والزراعية السعودية. ومن المتوقع ارتفاعها خلال الأعوام القادمة مع تزايد رؤوس أموال صناديق التنمية وتأسيس صندوق التنمية الوطني المشرف عليها.

■ وتبلغ قيمة الأصول تحت الإدارة لدى صندوق الاستثمارات العامة 0.84 تريليون ريال في عام 2017م، مع استهداف رفع ذلك إلى 1.5 تريليون ريال في عام 2020م.[92]

■ ومن الملاحظ ارتفاع الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2014م وبقاءه في مستويات جيدة. ويعمل برنامج تحقيق التوازن المالي 2020 على استهداف بقاء الدين العام دون سقف 30% من الناتج المحلي الإجمالي من خلال مكتب إدارة الدين العام في وزارة المالية. ويعد برنامج تحقيق التوازن المالي من أهم ضمانات استقرار الثروة المالية في المملكة، لتأكيده على التخطيط المالي وكفاءة الإنفاق وزيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية على المدى البعيد والمتوسط، وهو نهج جديد في السياسة المالية للمملكة.

الثروة البشرية

تمثل الثروة البشرية مجموع مقدرات الأشخاص في الدولة من مهارات وقدرات ومعرفة وصحة وتعليم. ومن الواضح بأنّ هذه الثروة هي انعكاس لمهارات وجدارات الأشخاص وصحتهم في المجتمع، ولذلك فيصعب وضع قيمة لهذه الثروة أو حتى قياسها. ولكن هذه الثروة هي المحرك الرئيس ولها التأثير الأكبر على استدامة ازدهار الدول. ويقوم مؤشر الثروة الشاملة الصادر عن الأمم المتحدة بتقديم صورة تقديرية عن رأس المال البشري في المملكة.

■ ويوعز ارتفاع رأس المال البشري إلى الزيادة المطردة للملتحقين بالتعليم وارتفاع العمر المتوقع وزيادة المعرفة والمهارات في المجتمع السعودي. وفيما يلي نظرة سريعة على أهم المؤشرات التي تظهر تحسناً عالياً على مستوى الالتحاق بالتعليم بجميع مراحله وزيادة التحصيل العلمي والمهني وتحسن الحالة الصحية:

مؤشر المشاركة الاقتصادية للسعوديين[94] **42%** (2018)	مؤشر عدد سنوات الذهاب إلى المدرسة مصححة بحسب جودة التعليم[95] **8.1** سنوات (2017)
نسبة السعوديين الذكور الملتحقين بالتعليم التقني والمهني[96] **1%** (2017)	مؤشر البطالة بين السعوديين[97] **12.7%** (2018)
مؤشر العمر المتوقع للحياة الصحية عند الولادة (HALE)[98] **65.7** سنة (2016)	مؤشر نسبة التحاق الأطفال السعوديين (5 سنوات) في التعليم المبكر[99] **37%** (2017)

انخفاض عدد الأطفال خارج التعليم بشكل حاد منذ عام 2009 إلى أن تم التحاق جميع الأطفال في التعليم في عام 2012م[100]

تواضع نسبة التحاق الأطفال في سن الخامسة ببرامج الطفولة المبكرة في أغلب المناطق[101]

الثروة البشرية

ارتفاع نسب الالتحاق بالتعليم الابتدائي والمتوسط والعالي في المملكة[102]

ارتفاع مؤشرات الصحة العامة في المملكة

متوسط العمر المتوقع في السعودية

74.8 سنة

مقارنة بالمعدل العالمي عند

72 سنة

وبالنظر إلى المهارات والجدارات في المملكة، فنجد معدلات عالية في مستويات التحصيل العلمي وتركزها بين الثانوية والجامعية بما يعادل نصف السكان السعوديين.

توزيع النسب المئوية للسكان السعوديين البالغين من العمر 35 سنة وأكثر حسب المستوى التعليمي والجنس[103]

مستويات متدنية للمشاركة في التعليم التقني والمهني[104]

نسبة مشاركة الشباب الذكور في برامج التعليم التقني والمهني حسب المناطق الإدارية

لا يمثل الإناث سوى 4% من مجموع القيد في هذا النوع من التعليم، ولذلك لم يتم توفير الاحصائات الخاصة بالتحاقهم بالتعليم التقني والمهني.

وتعد الدورات التدريبية في العمل هي أكثر أنماط التدريب انتشاراً في المملكة[105]

النسبة المئوية للبالغين (15-64 عاماً) الذين شاركوا في التدريب خلال 12 شهراً الماضية حسب مجال التدريب

الثروة الاجتماعية

في الوقت الذي تعد فيه الثروة الاجتماعية ذات أهمية بالغة لازدهار الدول لتمثيلها للقيم المشتركة بين أفراد المجتمع، ومستوى الانتماء والتلاحم والثقة داخل المجتمع، إلا أنها من أصعب الثروات في القياس بسبب الافتقار إلى المؤشرات التي تقيس القيم والتشابك والترابط الاجتماعي. وكما تم التطرق له سابقاً في هذا الإصدار، فإنّ العمل جاري من قبل الإحصائيين على تطوير المقاييس والمؤشرات اللازمة لقياس هذه الأبعاد المهمة. وتعد التشاركية هي الأساس الجامع للثروة الاجتماعية، لأنّ مشاركة أفراد المجتمع في صناعة القرار أو المبادرة لتحسين الوضع المجتمعي من خلال التطوع أو العمل غير الهادف للربح، كلها تنعكس بالضرورة على جودة الحياة كما تم نقاشه في قسم الازدهار الحالي من هذا الإصدار، إلّا أنها تقوم كذلك بالانعكاس بشكل إيجابي على الأجيال القادمة وازدهارهم، لما يوفره الإرث الاجتماعي من قيم وعادات وترابط أساسي لحفظ استقرار وازدهار النسيج الاجتماعي في المستقبل.

وبالنظر إلى ما تتيحه المؤشرات أدناه من تحليل، مع التأكيد على قصور هذه المؤشرات من تقديم قياسات دقيقة، فإن صورة الثروة الاجتماعية بشكل عام إيجابية فيما يتعلق بمؤشرات ثقة الأفراد ببعض وبالمؤسسات على اختلافها في المملكة. إلا أننا لا زلنا بحاجة إلى المزيد من فرص المشاركة في صناعة القرارات التي تمس حياة الناس من حولهم، وتحفيز المشاركة المجتمعية من خلال التطوع وأشكال العمل الطوعي الأخرى كالمنظمات غير الربحية والمبادرات الاجتماعية.

مؤشر نسبة المشاركين في ورش عمل أو استطلاعات رأي العموم المتعلقة بالأنظمة والتشريعات مع الجهات الحكومية **%35** (2019)	مؤشر نسبة المقترعين إلى الناخبين المقيدين (معدل الاقتراع) **%47.4** (2015)
مؤشر نسبة السعوديين الذين يثقون في الخدمات الحكومية (موافق وموافق تماماً) **%85.5** (2019)	مؤشر نسبة السعوديين الذين يثقون في الخدمات الأمنية (موافق وموافق تماماً) **%94** (2019)
مؤشر نسبة السعوديين الذين يثقون في مجلس الشورى (موافق وموافق تماماً) **%59** (2019)	مؤشر نسبة السعوديين المتطوعين خلال 12 شهراً الماضية **%27** (2018)
مؤشر معدل ثقة أفراد المجتمع في الآخرين (0-10) **6.6** (0 = عدم وجود ثقة اطلاقاً 10 = ثقة تامة) (2019)	مؤشر معدل ثقة أفراد المجتمع بمن يعرفونهم شخصياً (0-10) **7.8** (0 = عدم وجود ثقة اطلاقاً 10 = ثقة تامة) (2019)

الفصل الثالث

تقييم جودة الحياة واستدامة الازدهار في المملكة

تقوم مؤسسة الملك خالد من خلال هذا القسم بتقديم تصورها حيال الوضع الحالي لجودة الحياة في المملكة، بالإضافة إلى تقييم وضع الثروات ومدى استدامتها للأجيال القادمة. ونقوم في هذا القسم بإيضاح الطرق المختلفة التي يمكن من خلالها استخدام الإطار الوطني للازدهار، لاسيما لاستنباط أوجه اللامساواة والتفاوت في المجتمع.

أولاً:
الفئات الأقل حظاً في الازدهار

يسمح الإطار الوطني للازدهار بمتابعة التباين وحالة عدم المساواة بين أطياف المجتمع، بسبب تضمينه لمؤشرات تفصيلية بناء على الجنس والجنسية والمنطقة والعمر وغيرها من التفصيلات. ومن المهم أن يتيح الإطار الوطني للازدهار للباحثين وصناع القرار القدرة على تقييم جودة الحياة واستدامتها للفئات المختلفة في المجتمع، مع ضمان ازدهار الجميع؛ تأصيلاً لمبدأ «عدم التخلي عن أحد» Leaving no one behind.

حيث تُظهر لوحة المؤشرات أن الفئات التالية هي الأقل حظاً في الازدهار:

- الشباب خارج مقاعد التعليم والتدريب والعمل
- المرأة في سوق العمل
- الأسر في مناطق الرياض والمدينة المنورة والقصيم والشرقية والباحة والجوف في فجوة الإنفاق
- الأطفال في مرحلة التعليم والتعليم المبكر
- العاملون غير السعوديين

حيث تبرز في لوحة المؤشرات مشاكل الفجوة في تكافؤ فرص التعليم والتوظيف والتدريب للشباب، بالإضافة إلى التفاوت الكبير في مؤشرات المشاركة الاقتصادية والبطالة والأجور بين الذكور والإناث، والتي تعاني بمجملها من تراجع وضع المرأة بشكل واسع مقابل الرجل وصل إلى 22 نقطة مئوية في فجوة المشاركة الاقتصادية، و26 نقطة مئوية في فجوة البطالة، و12,816 ريال سنوياً في فجوة الأجور بين الجنسين.

وعند النظر إلى المؤشرات المختلفة بين المناطق، نرى تدني مستوى عدالة توزيع الإنفاق بين الأسر السعودية في مناطق المدينة المنورة والرياض والقصيم والشرقية والباحة والجوف مقارنة بمناطق عسير والحدود الشمالية. بالإضافة إلى تزايد التفاوت بين الأسر في معدلات الإنفاق عبر السنوات في كل من منطقة القصيم والمنطقة الشرقية. وهي قراءات يمكن النظر لها من خلال متابعة معامل جيني للإنفاق الشهري للأسرة السعودية حسب المناطق الإدارية.

كما يمكن النظر إلى التفاوت حتى بين الأطفال السعوديين في عمر 5 سنوات مثلاً من خلال فرص مشاركتهم ببرامج تنمية وتربية الطفولة المبكرة. حيث يتفوق الإناث على الذكور بثلاث نقاط مئوية بالمتوسط حول المملكة. وقد بلغت هذه النسبة أعلاها في منطقة الباحة بحوالي (52% من الأطفال)، وأدناها في منطقة عسير بحوالي (15% من الأطفال)، وتتراوح بقية مناطق المملكة

يقدم الإصدار قراءة لتفاوت فرص جودة الحياة بين أفراد المجتمع، موضحاً تضرر المرأة والشباب والأطفال وبعض مناطق المملكة وغير السعوديين في مجالات متفرقة.

الإدارية بين المعدلين. وتُظهر الدراسات بأن التعليم المبكر محدد مهم لمخرجات الحياة المختلفة في التعليم والصحة وغيرها، ولذلك من المهم النظر إلى هذه المؤشرات بشكل منتظم للنظر في جودة الفرص المقدمة للأطفال في المملكة. كما يتضاعف الضرر بعد التحاق الأطفال في التعليم النظامي، نظراً لسنوات الفاقد التعليمي التي يتلقونها نتيجة تراجع جودة التعليم في المملكة

ويمكن كذلك النظر إلى التفاوت بين السعوديين وغير السعوديين في عدد من المجالات، وخصوصاً في فرص التوازن بين الحياة والعمل، حيث يظهر الإصدار معاناة غير السعوديين بشكل أكبر مع ساعات العمل الشاقة. ولمزيد من التحليل حول تفاوت فرص التعليم والتدريب والعمل والدخل والإنفاق بين أفراد المجتمع، يمكن النظر إلى الفصول السابقة لهذا الإصدار ذات العلاقة بالتعليم، والوظائف والأجور، والتوازن بين الحياة والعمل، والدخل والإنفاق والثروة.

ثانياً:
خسائر الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تراجع مؤشرات الازدهار

ورغم أن الانتقال من المؤشرات الاقتصادية الكلية إلى لوحة من مؤشرات الازدهار المتنوعة، يعني ضرورة تجاوز محاولات التصحيح المحاسبي للناتج المحلي الإجمالي، والتعامل بحذر مع محاولات التقدير النقدي لكل تراجع في الازدهار. إلا أن تقديم نظرة سريعة حول الآثار الاقتصادية المحتملة يعد مفيداً في هذا السياق، على الأقل لتقريب حجم الأثر للقارئ وصانع القرار. ويمكن على سبيل المثال احتساب التكاليف المقدرة في هذا الإصدار في مجال الصحة (خسارة 147 مليار من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة ضعف الاستجابة للاضطرابات النفسية)، ومجال البيئة (خسارة 86 مليار من الناتج المحلي الإجمالي إثر التدهور البيئي)، ومجال التعليم (خسارة 67 مليار ريال من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تراجع جودة التعليم). وينتج عن ذلك تكاليف متراكمة بقيمة 300 مليار ريال تقريباً تساوي 10% من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة .

تقدر التكاليف الاقتصادية لتراجع بعض مؤشرات الصحة والبيئة والتعليم بـ 300 مليار ريال تعادل 10% من الناتج المحلي الإجمالي

ثالثاً:
التفريط برأس المال البشري

وقف التقرير على وضع الثروة البشرية في المملكة، وفي الوقت الذي نلاحظ فيه زيادة أصول الثروة البشرية بحكم زيادة معدلات الالتحاق والتحصيل العلمي وارتفاع مؤشرات الصحة العامة، إلا أن النظر إلى مجالات الازدهار الحالي وأنماط استهلاك الثروة البشرية من خلال سوق العمل والصحة والتعليم تدعو إلى وقفة جادة، وتشير إلى هدر كبير لمواردنا البشرية.

وبالنظر إلى الصحة، يخسر السعوديون 9 سنوات من عمرهم للعجز والمرض والإعاقة، وبالرغم من ذلك يعتقد السعوديون بأنهم يتمتعون بحياة صحية عامرة، مما قد يدل على ضعف الوعي الصحي. ونحن بحاجة إلى إعادة النظر في جودة الصحة في مجتمعنا، ومواجهة المهددات الحقيقية للصحة. فعلى سبيل المثال، أظهر تحليل التقرير بأن الاضطرابات النفسية تؤدي إلى فقدان 19 سنة صحية لكل ألف من السكان، وأن تلوث الهواء يشكل سابع مهدد للصحة، متقدماً على التدخين. وتعد هذه القضايا والمهددات غائبة عن النقاش في المملكة. كما أن هناك تحرج من نقاش موضوع الاضطرابات النفسية بالرغم من انتشاره بشكل واسع لدى المجتمع السعودي؛ حيث يتعرض 45% من السعوديين للإصابة بإحدى الاضطرابات النفسية خلال حياتهم. والفرصة مواتية لتحسين الحياة الصحية للأفراد في السعودية في حال استطعنا مناقشة جميع المهددات والأخطار الصحية بدون تحرج، والتطرق لجودة الصحة ببعديها الجسدي والنفسي.

ويعد التعليم من أبرز المحركات الأساسية لزيادة أصول الثروة البشرية، وقد أدى ارتفاع مؤشرات الالتحاق والتحصيل العلمي لبناء قاعدة صلبة لرأس المال البشري في المملكة. ولكن بعد النظر في سنوات الفاقد التعليمي في المملكة، نلاحظ تراجع جودة التعليم لدينا، حيث يخسر الطالب لدينا 4 سنوات تعليمية، ما يكلف تقريباً 67 مليار ريال سعودي سنوياً. وتشكل هذه الخسائر تهديداً حقيقياً لرأس المال البشري بالإضافة لدلالتها الواضحة على انحسار جودة التعليم في المملكة.

وتتجلى أبرز مظاهر التفريط برأس المال البشري في سوق العمل السعودي، حيث يشكل الشباب طاقات غير مستغلة ومن أبرز الفئات المتضررة في سوق العمل. حيث يقع 20% من الشباب (15 إلى 24 سنة) خارج مقاعد العمل والتعليم والتدريب، ما يشير إلى ضعف برامج التعليم والتأهيل الموجهة للشباب، والتي من المفترض أن تؤهل شبابنا للحصول على الفرص الوظيفية، ويجعل طاقاتهم وقدراتهم عرضة للضياع، ويفوت على اقتصادنا فرصة استثمار هذه الموارد البشرية.

كما أن النظر بشكل أعمق لمؤشر المشاركة الاقتصادية يعطينا بعض القراءات المثيرة للاهتمام. حيث بلغ معدل المشاركة الاقتصادية في المملكة بحسب آخر نشرة لسوق العمل بنهاية عام 2018م، 42% وهي نسبة متراجعة عن المعدل العالمي والذي بلغ 61%. ما يعني أنّ 58% من السكان في سن العمل في المملكة لا يرغبون بالعمل! وهناك تفاوت كبير في المشاركة الاقتصادية بين السعوديات والسعوديين، حيث شارك في عام 2018م 63% من الذكور في سن العمل، و20% فقط من الإناث في سن العمل، مما يدل على تدني معدلات المشاركة والرغبة في الانخراط بسوق العمل لدى الإناث. وتشير توقعات منظمة العمل الدولية إلى تراجع نسب المشاركة الاقتصادية عالمياً خلال الأعوام القادمة.

ونحن بحاجة ملحة أمام القراءات التي تتيحها هذه المؤشرات، إلى مواجهة التهديد الحاصل لرأس المال البشري في المملكة، حيث نلاحظ توفر فرص كبيرة للتعليم والصحة والعمل، ولكننا بحاجة إلى مراجعة نوعية هذه الفرص ومدى مواءمتها للاحتياجات الأساسية وتحقيقها لجودة الحياة، بالإضافة لمعالجة السلوكيات الصحية والتعليمية وفي سوق العمل، والتي

لم ينعكس توافر الفرص التعليمية والصحية بالصورة المطلوبة على سوق العمل السعودي، فلا يزال واحد من كل خمسة بين شبابنا خارج مقاعد التعليم والتدريب وخارج سوق العمل.

يشترك في ممارستها أفراد المجتمع. حيث تعتقد مؤسسة الملك خالد بأن تحقيق الازدهار مسؤولية مشتركة بين الفرد وصانع القرار، ويثبت تحليل الثروة البشرية بأن الفرص موجودة لحد كبير، وإنما السلوكيات السلبية للمجتمع في بعض الأحيان تؤدي إلى التفريط بهذه الفرص. وفي مثال سوق العمل عدم الرغبة في المشاركة، مما يحتم علينا معالجة هذه السلوكيات وتفعيل دور المواطنة المسؤولة، لنصل إلى مجتمع سعودي تتكافأ فيه الفرص ويسعى للازدهار.

رابعاً:
الحاجة للارتقاء بالثروة الاجتماعية

نفخر كمجتمع بلحمتنا الوطنية والاجتماعية، وعمق ترابطنا وتشابكنا. وتحرص رؤية المملكة على تعزيز الشخصية الوطنية، وقد أفردت لهذا الهدف برنامجاً تنفيذياً خاصاً. كما تعتبر رؤية المملكة 2030 الثقافة أحد مقومات جودة الحياة. والتزمت وثيقة رؤية وتوجهات وزارة الثقافة بإبراز الحقائق الثقافية للمجتمع السعودي والمحافظة عليها للأجيال القادمة.

وتشكل الثروة الاجتماعية محصلة العلاقات والقيم المشتركة والمفاهيم والعادات التي تمكن الأفراد والجماعات في المجتمع من الثقة في بعضهم البعض والعمل بشكل مشترك. حيث أن التبادل الاجتماعي بين الأفراد والجماعات يؤدي إلى إثراء القيم والشبكات المشتركة والتي تمكن الأفراد والجماعات من العمل والإنتاج.

وقد عالج التقرير في عدد من المجالات والمحاور صعوبة القياس المتعلقة بالأبعاد الاجتماعية، ولا شك بأن هناك حاجة لمتابعة المشهد الثقافي والاجتماعي في المملكة، ووضع المؤشرات السيكومترية التي تساعدنا على الرصد الدقيق لمحدداتنا الاجتماعية. وبشكل عام، فإنّ المؤشرات تشير إلى معدلات عالية من الثقة بالمؤسسات والأفراد لدى المجتمع السعودي، ورضا عالٍ عن الحياة. وليست هذه النتائج مستغربة على مجتمعنا الذي يملك رصيداً اجتماعياً عالياً من الترابط والتآزر داخل الأسرة الصغيرة والممتدة، فالمجتمعات الأخرى -لاسيما الغربية- تعاني من التفكك الأسري والفردانية المفرطة. ويبقى أنه من الضروري تشجيع قيام الروابط والتجمعات خارج نطاق الأسرة، لاسيما من خلال العمل التطوعي وغير الهادف للربح، وتشجيع إنشاء المزيد من المنظمات غير الربحية. ولا تزال المملكة متراجعة في معدل المنظمات غير الربحية مقابل السكان، حيث يوجد لدينا منظمة غير ربحية واحدة مقابل كل 10000 من السكان. بالإضافة إلى تشجيع المشاركة في المجالس المحلية ومجالس المناطق.

ومن ممكنات الارتقاء برأس المال الاجتماعي، محاربة العصبيات بأنواعها، والتمييز في المعاملة وتحقير الآخرين. والسعي نحو الانفتاح على جميع أصقاع المملكة للمشاركة في الحراك الثقافي والاجتماعي الذي تقوده رؤية المملكة. ومن الممكنات أيضاً توفير القنوات والسبل التعبيرية لجميع مناطق المملكة، بحيث نتيح الفرصة لإبراز الصورة المتنوعة لتاريخ المملكة المادي وغير المادي، وتغذية الوجدان الفردي والجمعي، سعياً نحو استمرار هوية وطنية جامعة للأجيال القادمة من خلال مجتمع حيوي قيمه راسخة، وهو ما تهدف له استراتيجية الثقافة في المملكة. ولذلك فإنّ العمل على ارتقاء رأس المال الاجتماعي ضروري لازدهار الحاضر والمستقبل.

«الارتقاء بمؤشر رأس المال الاجتماعي من المرتبة 26 إلى المرتبة 10»

رؤية المملكة 2030

خامساً:
النمو السلبي للثروات الطبيعية

بسبب ترابط محركات الازدهار الحالية والمستقبلية ببعضها، فإن أي تغيير في مخزون الثروات والأصول المستقبلية ينعكس بالضرورة على مستوى الازدهار الحالي. ويمكن أن نكشف على سبيل المثال الترابط بين التغير في مستوى الثروات الطبيعية، بصفتها أصولاً للازدهار المستقبلي، وانعكاس ذلك على مجالات البيئة والصحة المحددة لجودة الحياة الحالية للأفراد.

حيث أن تزايد الإنتاج من الموارد الطبيعية (مثل النفط والغاز) يؤدي بالضرورة إلى تزايد الانبعاثات الغازية (وبالتالي المساهمة في الاحتباس الحراري)، وهي متغيرات قد لا يشعر بها الإنسان بشكل مباشر. لكن هذه التغيرات تنعكس بشكل ملحوظ على تزايد استهلاك الطاقة والوقود، وارتفاع معدلات التصنيع وتوليد الكهرباء وعوادم محركات الاحتراق الداخلي، مما يسبب بالضرورة ارتفاعاً في مستوى إطلاق الملوثات في الهواء (وهنا نقيس فقط التعرض للجسيمات الدقيقة للغاية PM2.5 جراء انبعاثات العوادم والحرائق والمصانع ومحطات الكهرباء، ولا يشمل ذلك المصادر الطبيعية مثل الغبار، حيث تؤثر تلك على تزايد أحجام مختلفة من الجسيمات PM10). وبالتالي، يتسبب تدني جودة الهواء بتهديدات كبيرة على صحة السكان. وبدون النظر إلى تسلسل الأثر من الأصول، إلى البيئة، ثم الصحة، وانعكاساتها المتسلسلة حتى على رأس المال البشري، فإن أي مؤشرات أخرى لوحدها ستغفل بشكل حتمي عن جوانب محورية من الازدهار.

ورغم ارتفاع معدلات إنتاج واستهلاك النفط والغاز في المملكة، إلا أن مستوى المخزون استمر ولله الحمد في الثبات والتزايد. لكن ذلك لا يعني بالضرورة نمواً في الأصول الطبيعية، بدون النظر إلى أنواع أخرى من الثروات الطبيعية المهمة لحياتنا والتي لا توفر جدوى اقتصادية شبيهة لجدوى موارد النفط والغاز. حيث يمكن أن نلاحظ حدوث ذلك بالتزامن مع تدني مساحة الغابات والمراعي والأراضي الصالحة للزراعة وفقدان الغطاء الشجري والتنوع الحيوي وتهديد النباتات بالآفات والأمراض والانقراض بحسب ما أوضحته الاستراتيجية الوطنية للبيئة مؤخراً.

حافظت المملكة على مستويات متميزة من مخزونات النفط والغاز، مع تراجع واسع في الأصول الطبيعية الأخرى تسبب في تدهور جودة الهواء وتهديد صحة السكان وتضرر جودة الحياة وتدهور البيئة.

سادساً:
نزيف محفظة التأمين الاجتماعي

تهدد العجوزات المالية المتوقعة لحسابات التقاعد بالمملكة مستقبل الأجيال القادمة من الحماية الاجتماعية. إذ تعد استدامة صناديق التقاعد السعودية (المؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية) دعامة محورية للحفاظ على منظومة حماية اجتماعية صلبة تحقق الأمان الاجتماعي للمتقاعدين وذويهم. ويعد العجز في الصناديق التقاعدية أحد العوامل التي تشكل تهديداً حقيقياً للأجيال القادمة من كبار السن، والذي قد يضر إلى حد كبير بالملاءة المالية للأسر والأفراد، بالإضافة إلى المخاطر الاقتصادية التي يشكلها العجز على الخزينة العامة للدولة. وقد أوضح التقرير غياب البيانات الرسمية حول حجم العجز الاكتواري لحسابات التقاعد في المملكة بسبب التحفظ على إعلانها رغم إجراء دراسات حكومية عديدة لمراجعتها. وتشكل صناديق التقاعد تجسيداً لمبدأ التأمين الاجتماعي، والذي يعني قيام الأفراد اليوم بالاستثمار لتأمين حياتهم التقاعدية عند بلوغ سن العجز في الغد وعلى المدى الطويل.

ومن الضروري زيادة وعي المواطنين حول مفهوم التأمين الاجتماعي، وخصوصاً استيعاب أفراد المجتمع لفكرة التكافل التي تقوم عليها أنظمة التقاعد. حيث يرى البعض بأن المساهمات التي يدفعها شخصياً إلى صناديق التقاعد تعود بالضرورة إلى انتفاعه الشخصي فقط، رغم أن العديد من المتقاعدين يستفيدون من مخصصات تفوق إجمالي مساهماتهم، لأن التأمين الاجتماعي وضع لتأمين حياة كريمة للمواطنين بعد تجاوز سن العمل، بغض النظر عن مجموع مساهماتهم المالية السابقة.

يهدد العجز المتوقع في صناديق التقاعد مستقبل الأجيال القادمة في الحماية الاجتماعية، ويتطلب الالتفات عاجلاً لضمان استدامتها.

الفصل الرابع

استخدامات لوحة مؤشرات الازدهار في رسم السياسات الحكومية

لا يمكن الاكتفاء بتركيب لوحة مؤشرات الازدهار الحالي والمستقبلي لمراقبة مستوى مخزون الأصول وجودة حياة أفراد المجتمع، بل لا بد كذلك من تبنيها في دوائر صنع القرار عبر تضمينها كمدخلات في كل مرحلة من مراحل صناعة القرار، حيث يمكن ترجمة إطار الازدهار إلى أدوات عملية تساند صانع القرار في تحديد الأولويات الوطنية، وتوجيه الموارد المالية، وتصميم البرامج الحكومية، ومراقبة أداء الأجهزة العامة، وتقييم أثر القرارات على ازدهار الفرد واستدامة الثروات الوطنية

وتبرز في هذا المجال تجارب عدد من الدول التي تبنت أطراً وطنية للازدهار وعملت على تعميمها في سياساتها الحكومية. ورغم حداثة التوجه نحو الازدهار وجودة الحياة كمنهجيات وطنية، إلا أن هناك بوادر لتجارب ناجحة وأخرى أقل أثراً حول العالم. حيث قدمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مؤخراً إصداراً خاصاً لذلك كورقة عمل لاستخدامات مؤشرات جودة الحياة في السياسة وجرد تجارب الدول في ذلك[106]. ولخصت الورقة تجارب عدد من الدول المتقدمة خلال العقد الماضي في قياس جودة الحياة عبر الإحصاءات الوطنية، وإلى أي درجة أثر ذلك في استفادة الحكومات من تلك المؤشرات والأطر الوطنية في صناعة القرار. وخلصت الورقة إلى أن بعض الدول المشمولة بالدراسة قد استطاعت تعميم تلك المؤشرات من خلال إشراك قطاع واسع من أصحاب المصلحة والمواطنين في عملية التبني وتحديد الأولويات، بالإضافة إلى الوقوف عليها وتضمينها عبر سلسلة صناعة القرار بمختلف مراحلها.

المراحل المختلفة لصناعة القرار والتي يمكن لإطار الازدهار الوطني أن يلعب دوراً فيها

حيث قامت هذه الدول بتضمين المؤشرات في مراحل تحديد الاستراتيجيات والأولويات الوطنية، وبناء السياسات، وقياس أثر ونواتج التدخلات الحكومية وتقييمها. وبشكل عام، ذكرت الورقة أن تلك الجهود ما زالت حديثة التبني خلال السنوات القليلة الماضية، وتحتاج إلى المزيد من الدعم المؤسسي حتى تضمن استدامة الاستخدام واستمرارية الاستفادة عبر السنوات وفي مختلف مراحل دورة صناعة القرار. كما حللت المنظمة عدداً من القيود التي واجهت نجاح تعميم تلك المؤشرات، مثل ضعف التبني السياسي بسبب عدم توافر الإرادة والرغبة الواسعة في تجاوز مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي بين صناع القرار وضعف الطلب على البيانات البديلة القادرة على تقديم قراءة أشمل للازدهار بمختلف أبعاده. بالإضافة إلى عدد من القيود المتعلقة بشح البيانات، وضعف المنهجيات الإحصائية، وغياب المعلومات الكافية لبناء لوحة مؤشرات محدثة وشاملة وتفصيلية للازدهار الحالي والمستقبلي. كما كان التحدي الأكبر في غياب الإطار المؤسسي القادر على تحفيز استخدام تلك المؤشرات، مثل محاولات مقاومة التغيير داخل دوائر صنع القرار، وضعف التواصل وعدم تقديم محتوى قوي يخدم تجاوز ضيق المؤشرات التقليدية إلى لوحات مؤشرات أكثر شمولاً للازدهار.

ويمكن النظر كذلك إلى تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في هذا المجال على المستوى الإقليمي. حيث قدمت الحكومة الإماراتية من خلال البرنامج الوطني للسعادة وجودة الحياة عدداً من الأدوات الداعمة لنشر مفهوم الازدهار وجودة الحياة في صناعة القرار، مثل أداة قياس أثر السياسات الحكومية على السعادة، وتحليل التكلفة مقابل المنفعة وكفاءة الإنفاق باستخدام بيانات السعادة، بالإضافة إلى طرق رفع المقترحات، وتجربة تطبيقها، وآليات المتابعة والتقييم.

وبشكل عام، يمكن الاستنتاج من تجارب الدول المختلفة عالمياً وإقليمياً، أن الأطر الوطنية للازدهار يمكن أن تكون ذات معنى ودور محوري في عملية رسم السياسات إذا توافرت حولها الإرادة السياسية الحقيقية، والبيانات الكافية، والبيئة المؤسسية الداعمة، والأدوات العملية لتضمينها في مراحل صناعة القرار. ويلاحظ من تجارب الدول أن الأنجح منها كانت تلك التي استطاعت قيادة تعميم مفاهيم الازدهار وجودة الحياة في عمق دوائر صنع القرار، وخصوصاً في مركز الحكومة (مثل الدول التي انطلق العمل بها من مكاتب رؤساء الوزراء) مقارنة بتجارب أخرى كانت قيادة الجهود فيها من وزارات المالية أو التخطيط. بينما كانت التجارب أقلها تأثيراً على صناعة القرار عندما انطلقت الجهود من مكاتب الإحصاء الوطنية لتقديم المقاييس بعيداً عن سياق صناعة القرار.

يمكن أن يلعب الإطار الوطني للازدهار دوراً محورياً في رسم السياسات إذا توافرت حوله الإرادة السياسية، والبيانات الكافية، والبيئة المؤسسية الداعمة، والأدوات العملية لتضمينه في مراحل صناعة القرار، وخصوصاً في مركز الحكومة وصناديق التنمية الوطنية.

ونعتقد بأن الديناميكية التي بني عليها إطار الازدهار الوطني، نتيجة لمحركين أساسيين (هما 1) مجالات جودة الحياة الحالية للأفراد و2) مستوى المحافظة على المخزون الوطني من الأصول والثروات، يجب أن تبقى في أعلى قائمة أولويات صانع القرار. حيث أن الاستهلاك المفرط من الأصول (حتى وإن أدى إلى ارتفاع مؤقت في جودة الحياة الحالية) سيؤدي بالضرورة إلى تدني الأصول المتاحة للسنوات القادمة والأجيال اللاحقة. وهنا تأتي أهمية تبني هذا المنظور في صناديق التنمية الوطنية، التي تؤسس لهذا الغرض بالتحديد، وهو تنمية الثروات المالية والصناعية والعقارية والزراعية والبشرية والاجتماعية، كما هو حاصل في سياسات التنمية للمملكة العربية السعودية، ومن خلال صندوق التنمية الوطني حديث الإنشاء.

الفصل الخامس

الازدهار في رؤية المملكة 2030 وبرامجها التنفيذية

تهدف أي وثيقة تنموية لتحقيق الازدهار لمجتمعها، ولا يخفى ما تضمنته رؤية المملكة 2030 من تأصيل لفكرة الازدهار الحالي للمجتمع السعودي والمحافظة على الثروات والمقدرات

وثيقة رؤية المملكة 2030 ومستهدفاتها:

تهدف أي وثيقة تنموية لتحقيق الازدهار لمجتمعها، ولا يخفى ما تضمنته رؤية المملكة 2030 من تأصيل لفكرة الازدهار الحالي للمجتمع السعودي والمحافظة على الثروات والمقدرات. ولكن لا يخفى أيضاً ما جاء في رؤية المملكة وبرامجها التنفيذية من التزام لتحقيق النمو الاقتصادي للمملكة، وارتفاع حجم اقتصاد المملكة وانتقاله من المرتبة 19 إلى المراتب 15 الأولى على مستوى العالم بحلول عام 2030م. وبالنظر إلى مستهدفات رؤية المملكة فنجد، بأن عدداً كبيراً منها يرصد جانب النمو الاقتصادي بشكل أساسي، بالإضافة إلى تضمين مؤشرات خاصة بزيادة العمر المتوقع عند الولادة ورفع مستويات ممارسة الرياضة. حيث جاءت غالبية مستهدفات الرؤية اقتصادية بحتة مقابل المستهدفات الاجتماعية والثقافية والصحية، على النحو التالي:

تحليل مستهدفات وثيقة رؤية المملكة 2030 بحسب نوع المؤشرات المستخدمة

مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي	المؤشرات الاقتصادية	المؤشرات الاجتماعية والثقافية والصحية	المؤشرات الدولية المركبة	أخرى
ارتفاع حجم الاقتصاد وانتقاله إلى المراتب (15) الأولى على مستوى العالم	رفع نسبة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز من 40% إلى 75%	رفع عدد المواقع الأثرية المسجلة في اليونسكو إلى الضعف على الأقل	الانتقال من المركز 25 في مؤشر التنافسية العالمي إلى أحد المراكز الـ 10 الأولى	زيادة الطاقة الاستيعابية لاستقبال ضيوف الرحمن المعتمرين من 8 ملايين إلى 30 مليون معتمر
رفع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من 3,8% إلى المعدل العالمي 5,7%	رفع قيمة أصول صندوق الاستثمارات العامة من 600 مليار إلى ما يزيد على 7 تريليونات ريال سعودي	ارتفاع نسبة ممارسي الرياضة مرة على الأقل أسبوعياً من 13% إلى 40%	تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية من المرتبة 49 إلى 25 عالمياً و1 إقليمياً	
الوصول بمساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي من 40% إلى 65%	رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من 22% إلى 30%		تصنيف 3 مدن سعودية بين أفضل 100 مدينة في العالم	
رفع نسبة مساهمة القطاع غير الربحي في إجمالي الناتج المحلي من أقل من 1% إلى 5%	رفع نسبة مدخرات الأسر من إجمالي دخلها من 6% إلى 10%	زيادة متوسط العمر المتوقع من 74 إلى 80 عاما	الارتقاء بمؤشر رأس المال الاجتماعي من المرتبة 26 إلى المرتبة 10	
ارتفاع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي من 20% إلى 35%	ارتفاع إنفاق الأسر على الثقافة والترفيه داخل المملكة من 2,9% إلى 6%		الوصول من المركز 80 إلى المركز 20 في مؤشر فاعلية الحكومة	
رفع نسبة الصادرات غير النفطية من 16% إلى 50% على الأقل من الناتج المحلي غير النفطي	تخفيض معدل البطالة من 11,6% إلى 7%	الوصول إلى 1 مليون متطوع في القطاع غير الربحي سنوياً مقابل 11 ألف الآن	الوصول من المركز 36 إلى المراكز الـ 5 الأولى في مؤشر الحكومات الإلكترونية	
	زيادة الإيرادات الحكومية غير النقطية من 163 ملياراً إلى 1 تريليون ريال سنوياً			

تحليل مؤسسة الملك خالد لمستهدفات رؤية المملكة 2030

وبالرغم من أن رؤية المملكة 2030 ضمنت محاورها الثلاث (مجتمع حيوي، اقتصاده مزدهر، وطنه طموح) أبعاداً متعددة اجتماعية وصحية وتعليمية وثقافية وبيئية وغيرها، وجعلت الإنسان محور الرؤية، إلا أن مستهدفات الرؤية لم تستطع مجاراة شمولية منطلقات الرؤية. كما أن النشرة التفصيلية لرؤية المملكة 2030 طالبت برامج تحقيق الرؤية بالعمل على التأثير، وقياس أثرها، على عدد من المؤشرات الاقتصادية الكلية المحدودة مثل (ميزان المدفوعات، الناتج المحلي الإجمالي، الإيرادات غير النفطية، معدلات التضخم والاستهلاك وغيرها من مؤشرات الاقتصاد الكلي). وتعتقد مؤسسة الملك خالد بأن الإطار الوطني للازدهار ببعديه الحالي والمستقبلي قادر على دعم متابعة تنفيذ رؤية المملكة بما يحقق مستهدفاتها بحلول عام 2030 ويحفظ مقدرات المملكة لما بعد ذلك، عبر لوحة مؤشرات أوسع للازدهار.

برنامج جودة الحياة:

وقد خصصت رؤية المملكة ضمن برامجها التنفيذية برنامجاً خاصاً بجودة الحياة، يهدف إلى:

«تحسين نمط حياة الفرد من خلال تطوير المنظومة البيئية اللازمة لدعم واستحداث خيارات جديدة تعزز مشاركة المواطن والمقيم في الأنشطة الثقافية والترفيهية والرياضية. هذا إضافة إلى الأنشطة الأخرى الملائمة التي تساهم في تعزيز جودة حياة الفرد والأسرة وتوليد الوظائف وتنويع النشاط الاقتصادي وتعزيز مكانة المدن السعودية في ترتيب أفضل المدن العالمية.»

ويقوم البرنامج على تحقيق عدد من أهداف رؤية المملكة على المستوى الثالث، أبرزها:[107]

2.2.1 تعزيز ممارسة الأنشطة الرياضية في المجتمع
2.2.2 تحقيق التميز في عدة رياضات إقليمياً وعالمياً
2.5.1 تطوير وتنويع فرص الترفيه لتلبية احتياجات السكان
2.5.2 تنمية المساهمة السعودية في الفنون والثقافة

ومن الملاحظ بأنّ البرنامج يتقاطع في أهدافه مع العديد من البرامج التنفيذية الأخرى للمملكة، وقد يكون هناك حاجة لإعادة النظر حول التعامل مع مفهوم جودة الحياة وحصره في برنامج تنفيذي مستقل، والنظر في إمكانية تطوير مؤشرات متابعة جودة الحياة وتعميمها على جميع برامج رؤية المملكة.

صندوق الاستثمارات العامة

تعد الصناديق السيادية أحد أهم الأدوات للمحافظة على الثروة المالية للأجيال القادمة. وقد صدر العام الماضي برنامج صندوق الاستثمارات العامة 2020، أحد برامج تنفيذ رؤية المملكة 2030، ليؤكد على مبدأ استدامة الازدهار، والذي تضمنه نظام صندوق الاستثمارات العامة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/92) وتاريخ 1440/8/12هـ، حيث نصت المادة الثالثة على أن:

«يهدف الصندوق إلى استثمار أمواله -نقدياً وعينياً- وفقاً لأفضل المعايير لتحقيق العوائد بما يخدم المصلحة العامة ويسهم في دعم التنمية الاقتصادية في المملكة وتنويع مصادر دخلها، ومراعاة مصلحة الأجيال القادمة.»

ويهدف برنامج صندوق الاستثمارات العامة إلى المحافظة على المقدرات الطبيعية للمملكة والمحافظة على البيئة من خلال تحفيزه للشركات التي سيساهم بها بتبني معايير الاستدامة في الشركات، بالإضافة إلى التزام الصندوق بدعم نشر مفهوم إعادة التدوير والاستدامة، وإنشاء الشركة الوطنية لخدمات كفاءة الطاقة والشركة السعودية لإعادة التدوير. ويُذكر بأن الصندوق قد قام بالمشاركة بتأسيس مجموعة عمل الكوكب الواحد للصناديق السيادية حول العالم، والتي تقوم من خلالها الصناديق السيادية المشاركة بالالتزام بمعايير الاستدامة في استثماراتها. ويقصد بمعايير الاستدامة للشركات معايير الإفصاح غير المالي لممارسات الحوكمة الرشيدة والممارسات البيئية والاجتماعية. وسيقوم الصندوق بدور فاعل في استدامة الثروة المالية في المملكة بالإضافة إلى الثروات الأخرى من خلال ممارسات الاستدامة.

صندوق التنمية الوطني

أنشأت المملكة في عام 2017م صندوق التنمية الوطني، ليكون المظلة الحاضنة لصناديق التنمية الحالية والمستقبلية، بهدف رفع مستوى أداء الصناديق والبنوك التنموية. ويرتبط بالصندوق جميع الصناديق والبنوك التنموية في المملكة (عدا صندوق الاستثمارات العامة)، والتي تشكل في حقيقة الأمر ثروات المملكة التي يرصدها الإطار الوطني للازدهار. وتعتقد المؤسسة بأن الصندوق مرشح للعب دور مهم في استدامة ثروات المملكة والمحافظة عليها للأجيال القادمة، ومن المهم أن يتضمن تنظيم الصندوق ما ينص على استهدافه للعمل على استدامة رؤوس أموال المملكة للمستقبل وللأجيال القادمة.[108]

المادة الرابعة من تنظيم صندوق التنمية الوطني

يهدف الصندوق إلى رفع مستوى أداء الصناديق والبنوك التنموية لتكون محققة للغايات المنشودة من إنشائها ومواكبة لما يخدم أولويات التنمية والاحتياجات الاقتصادية في ضوء أهداف ومرتكزات رؤية المملكة، وله - في سبيل تحقيق ذلك - ممارسة أوسع الصلاحيات، وعلى وجه خاص ما يأتي:

- الإشراف العام تنظيميًّا ورقابيًّا وتنفيذيًّا على الصناديق والبنوك التنموية.
- اتخاذ ما يلزم لتحقيق التكامل والتنسيق بين الصناديق والبنوك التنموية بما يسهم في تحقيقها لأهدافها.
- اتخاذ ما يلزم لرفع كفاية التمويل والإقراض التنموي وتعزيز استدامتها في الصناديق والبنوك التنموية.
- مراجعة اختصاصات واستراتيجيات وتنظيمات وهياكل الصناديق والبنوك التنموية وخططها التنفيذية، وآليات التمويل والإقراض المعمول بها في تلك الصناديق والبنوك، وتحديثها بما يلبي متطلبات أولويات التنمية، وذلك دون إخلال باختصاصات الجهات الرقابية، والرفع عما يستلزم استكمال إجراءات في شأنها.
- المشاركة في تمثيل المملكة في المنظمات والهيئات والمحافل والمؤتمرات الإقليمية والدولية ذات الصلة باختصاصات الصندوق.

الفصل السادس

التوصيات

قامت مؤسسة الملك خالد من خلال هذا التقرير بتقديم الإطار الوطني لازدهار المملكة بشقيه الحالي والمستقبلي، لغرض الإشارة إلى ضرورة عدم الاكتفاء بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي والمؤشرات الاقتصادية الكلية، وتوسيع العدسة للنظر لما بعد النمو الاقتصادي ليشمل الوضع الحالي لجودة الحياة ومتابعة استدامة ثروات المملكة. وتعتقد المؤسسة بأن رؤية المملكة 2030، من حيث منطلقاتها ومستهدفاتها بعيدة المدى، أمام فرصة حقيقية لتبني إطار وطني واضح المعالم، يدعم صانع القرار في تحديد مستوى جودة حياة الأفراد الحالي، مع متابعة أوجه استثمار ثروات المملكة للمستقبل. وفي حال تبنت المملكة هذا الإطار، سننضم لقافلة دول مجموعة العشرين التي تتبنى لوحة مؤشرات تقيس أبعاد الازدهار المختلفة، شاملة البعد الاقتصادي؛ وهو الأمر الذي ينادي به اقتصاديو العالم بالإضافة إلى المنظمات الدولية المختلفة وعلى رأسها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة. وفي ظل الثورة الإحصائية التي تشهدها المملكة، فإنّ فرص استكمال نقص بعض المعلومات كبيرة جداً، وستجعلنا في مصاف دول العالم في إحصاء الازدهار الحالي والمستقبلي.

ووفقاً لكل ما تقدم، توصي مؤسسة الملك خالد بما يأتي:

أولاً:
تبني اللجنة الاستراتيجية في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية للإطار الوطني للازدهار كأداة لمتابعة تنفيذ رؤية المملكة 2030، وتعميمه على البرامج التنفيذية القائمة والمرتقبة في الدفعة الثانية من برامج تحقيق رؤية المملكة 2030، لضمان جودة الحياة عبر محور الازدهار الحالي، واستدامة ثروات المملكة عبر محور ازدهار المستقبل. مع إعادة النظر في برنامج جودة الحياة.

ثانياً:
تفعيل دور صندوق التنمية الوطني كمرجعية أساسية في المحافظة على ثروات المملكة المتعددة، على النحو التالي:

- تعديل المادة الرابعة من تنظيم صندوق التنمية الوطني الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (132) وتاريخ 3/3/ 1439هـ، ليصبح من بين اختصاصاته استدامة الصناديق والبنوك التنموية، بما يضمن المحافظة على ثروات المملكة البشرية والاجتماعية والطبيعية والثقافية والاقتصادية للأجيال القادمة.
- إلحاق صندوق البيئة وصندوق نمو الثقافي بصندوق التنمية الوطني تحقيقاً لدور الصندوق الأصيل في متابعة استدامة ثروات المملكة المختلفة، بما في ذلك الثروة الطبيعية والاجتماعية.
- توسيع نطاق صندوق دعم الجمعيات إلى صندوق تنمية القطاع غير الربحي وإلحاقه بصندوق التنمية الوطني بما يدعم الارتقاء بالثروة الاجتماعية بالمملكة.

ثالثاً:
معالجة مشكلة العجز الاكتواري المتوقع في حسابات التقاعد عاجلاً، والعمل على ضمان استدامتها عبر الأجيال، ودمج المؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في جهة حكومية واحدة تعنى بالتأمين الاجتماعي.

رابعاً:
دعم الهيئة العامة للإحصاء لاستكمال جهودها في إصدار المسوح والمؤشرات الخاصة بالازدهار، ومن أهمها:

- مسح استخدام الوقت
- مسح التعرض للعنف
- مسح الثقافة والترفيه
- مسح التقييم الذاتي للحياة (بما في ذلك مؤشرات الرضا عن الحياة)
- تطوير مسح دخل وإنفاق الأسرة بما يضمن تغطية بيانات ثروة الأسر، وعدم الاكتفاء بالدخل والإنفاق، مع إجراء المسح كل سنتين عوضاً عن الدورية الحالية كل خمس سنوات
- تطوير مسح المساكن لتضمين مؤشر خاص بالتزاحم والاكتظاظ
- تطوير المؤشرات البيئية الخاصة بجودة الحياة والغطاء النباتي
- استكمال مؤشرات العمل اللائق في سوق العمل السعودي لتشمل: الشباب خارج مقاعد التعليم والتدريب والعمل، وتفصيل ساعات العمل الأسبوعية (وعدم الاكتفاء بالمتوسط)
- تغطية ونشر بيانات تفصيلية لذوي الإعاقة في جميع المسوح الأسرية، وخصوصاً مسح القوى العاملة

المصطلحات

الناتج المحلي الإجمالي GDP

القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات التي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية محددة.

ما وراء الناتج المحلي الإجمالي

عبارة تطلق على المحاولات العلمية القائمة لقياس أبعاد التنمية والازدهار المختلفة التي لا يستطيع تقديمها مؤشر الناتج المحلي الإجمالي.

الإطار الوطني لازدهار المملكة العربية السعودية

جهد تقدمه مؤسسة الملك خالد لتقديم إطار وطني يشمل قياس مؤشر الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى بعدي الازدهار الذي يتضمنه الإطار لمحورين لضمان متابعة جودة الحياة والازدهار الحالي مقابل استدامة جودة الحياة في المستقبل من خلال ربطها بالثروات:

- الازدهار الحالي: لقياس الأبعاد المختلفة لجودة الحياة والوضع المعيشي من خلال تحديد 12 مجالاً
- مستقبل الازدهار: لحصر الثروات ومتابعة المحافظة عليها عبر الأجيال في 4 ثروات

حالة عدم المساواة (مؤشر جيني) Gini Coefficient

غياب المساواة في مجتمع ما، وتكدس الثروة والدخل والإنفاق في أيدي القلة. ويتم قياس حالة المساواة من خلال مؤشر/ معامل جيني، وهو أداة إحصائية لمعرفة مدى عدالة توزيع الدخل أو الإنفاق بين الناس على شكل نسبة مئوية، فعندما يكون المعدل ٠٪ يكون الجميع متساويون، بينما تدل نسبة ال ١٠٠٪ على استحواذ فرد واحد على كامل الدخل أو الإنفاق. وتتحسن حالة عدم المساواة بانخفاض المؤشر.

الإيرادات غير النفطية

إيرادات الدولة من غير عوائد النفط، مثل الرسوم والضرائب، وعوائد مؤسسة النقد، ومبيعات السلع والخدمات، وعوائد صندوق الاستثمارات العامة، والغرامات والجزاءات، وحصة الحكومة من الاتصالات.

الإنفاق الحكومي

إجمالي ما تنفقه الحكومة من مصروفات خلال السنة المالية على مختلف القطاعات مثل الأمن والبنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية والإسكان والنقل، ويشمل ذلك الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي.

الإنفاق الاجتماعي Social Spending

المصروفات والاستثمارات التي تنفقها الدول على المجالات الاجتماعية كالصحة والتعليم والإعانات والإسكان والتنمية الاجتماعية من قبل القطاع العام أولاً، والقطاعين الخاص وغير الربحي بشكل رديف.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD

هي منظمة دولية تهدف إلى التنمية الاقتصادية وإلى إنعاش التبادل التجاري. تتكون من الدول المتقدمة التي تؤمن بالتجارة الحرة، ويبلغ إجمالي الأعضاء المنضمين للمنظمة ٣٤ دولة.

الحماية الاجتماعية:

تشمل المعايير الدولية لمكونات منظومة الحماية الاجتماعية:

- أرضية الحماية الاجتماعية: وتشمل سياسات الحماية، خدمات الرعاية الصحية، الإعانات االجتماعية، والدعم السكني، وتوفير التعليم، وخدمات الإيواء والرعاية الاجتماعية لذوي الإعاقة ومجهولي الأبوين وكبار السن والمتعرضين للعنف والأحداث ونحوهم. ويتم تمويل الحماية الاجتماعية من خلال الإنفاق الاجتماعي.
- برامج التأمين الاجتماعي: البرامج التي يتم المساهمة فيها من خلال الاشتراكات؛ كالتأمين الصحي، والتقاعد، والتأمين ضد التعطل عن العمل.
- برامج الدعم الخاصة بسوق العمل: برامج دعم التوظيف، وإعانات الباحثين عن العمل.

أهداف التنمية المستدامة SDG :

خطة لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع، تبناها قادة العالم في الأمم المتحدة (بما في ذلك المملكة العربية السعودية) خلال عام 2015م. وتتصدى هذه الأهداف السبعة عشرة لعام 2030 التحديات العالمية التي نواجهها، بما في ذلك التحديات المتعلقة بالفقر وعدم المساواة والمناخ وتدهور البيئة والازدهار والسلام والعدالة.

مبدأ «عدم التخلي عن أحد» Leaving no one behind

المنهج الذي تقوم عليه أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة السبعة العشر، حيث أن الأهداف بأبعادها المختلفة تعمل على تحقيق التنمية للجميع وأن يصل الازدهار لجميع فئات المجتمع، لاسيما الفئات الأقل حظاً.

جودة الحياة:

هي استمتاع أفراد المجتمع بمستوى عالٍ من الأمان والصحة وجودة التعليم وفرص العمل والتوازن بين الحياة والعمل والثقافة وجودة البيئة والترابط الاجتماعي والمشاركة المجتمعية والمسكن اللائق والدخل والإنفاق والثروة والأجور مع وجود رضا ذاتي عن الحياة.

المشاركة الاقتصادية:

مؤشر يقيس مشاركة السكان في سن العمل (15 سنة فأكثر) في القوة العاملة كمشتغلين أو متعطلين، وهو عبارة عن نسبة قوة العمل إلى السكان (15 سنة فأكثر).

التدهور البيئي

عملية يتم من خلالها تعريض البيئة الطبيعية للخطر بطريقة ما، مما يقلل من التنوع البيولوجي والصحة العامة للبيئة. يمكن أن تكون هذه العملية متأثرة بعوامل طبيعية أو قد يتم تسريعها جراء التدخل البشري.

مؤشر العمر المتوقع عند الولادة للحياة الصحية Healthy life expectancy (HALE)

مؤشر يصدر عن منظمة الصحة العالمية لقياس عدد سنوات الحياة الصحية المتوقع عند الولادة بعد استبعاد سنوات العجز والمرض والإعاقة.

العجز الاكتواري

تقييم مالي يهدف إلى معرفة ما إذا كانت الأصول المتاحة والمتوقعة في المستقبل من صناديق التقاعد كافية لتغطية الالتزامات في السنوات القادمة.

مؤشر عدد سنوات الذهاب إلى المدرسة مصححة بحسب جودة التعليم years of learning

مؤشر صادر عن مجموعة البنك الدولي يقيس عدد سنوات الذهاب إلى المدرسة التي يقوم الطالب من خلالها بالتعلم فعلياً من خلال تصحيح عدد سنوات الدراسة بأداء الطلاب في اختبارات التحصيل العلمي العالمية.

الجسيمات العالقة في الهواء بحجم 2.5 ميكرومتر Particulate Matter 2.5 (PM2.5)

هي جسيمات صغيرة عالقة في الهواء إثر التلوث الناتج عن الحرائق وانبعاثات المصانع وعوادم السيارات ومحطات توليد الكهرباء وخلافه يستنشقها الإنسان وتؤثر على الجهاز التنفسي وتتسرب إلى جسم الإنسان مسببة أضرار صحية بالغة.

الجسيمات العالقة في الهواء بحجم 10 ميكرومتر Particulate Matter 10 (PM 10)

هي جسيمات صغيرة عالقة في الهواء من الغبار والأتربة والعوامل الطبيعية العالقة في الجو يستنشقها الإنسان وتتسبب بأضرار للجهاز التنفسي.

عبء المرض العالمي Global burden of disease

وسيلة لقياس حجم الخسائر الصحية المتكبدة من الأمراض والإصابات وعوامل التهديد، بهدف تحسين النظام الصحي وردم الفجوة والتفاوت بين المرضى. ويعد مركز متابعة وتقييم الصحة من أبرز المنظمات التي تقوم بإحصاء عبء المرض العالمي.

المؤشرات السيكومترية

هي مؤشرات مستنبطة من اختبارات أو مسوح تقوم على قياس القدرات العقلية والسلوكية للأفراد، وتعطي دلالات مهمة لاتجاهات السلوك والانطباعات العامة داخل المجتمع.

انبعاثات الغازات الدفيئة

هي غازات تنبعث بسبب النشاط البشري (وخصوصاً استهلاك الإنسان للوقود الأحفوري) وتنحبس داخل الغلاف الجوي فتقلل طرد الحرارة من الأرض إلى الفضاء مما يتسبب في ارتفاع معدل حرارة الكرة الأرضية.

المؤشرات الذاتية subjective indicators

هي مؤشرات التقييم الذاتي التي يقوم من خلالها الأفراد بتقييم مناحي مختلفة من حياتهم ومدى رضاهم عنها من منظورهم الشخصي. ويشار للمؤشرات الكمية التي تقابل المؤشرات الذاتية بالمؤشرات الموضوعية.

سنوات العمر المصححة باحتساب العجز (DALY)

مقياس لعبء المرض العام يعبر عنه بعدد سنوات العمرالمتوقع خسارتها بسبب الموت المبكر واعتلال الصحة والإعاقة

ثروة الأسرة

هو مجموع ما تمتلكه الأسر من مدخرات وأصول (مالية، عقارية، ممتلكات، سلع معمرة..) مخصوماً منها الالتزامات والمطلوبات (القروض، المصروفات..).

المراجع

1. تقرير هيئة قياس التقدم الاقتصادي والاجتماعي لعام 2009م:
ec.europa.eu/eurostat/documents/118025118123//Fitoussi+Commission+report

2. البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة:
government.ae/ar-ae/about-the-uae/the-uae-government/government-of-future/happiness

3. يمكن الاطلاع على تفاصيل المملكة الخاصة بمؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية عبر هذا الرابط:
hdr.undp.org/en/countries/profiles/SAU

4. يمكن الاطلاع على تفاصيل مؤشر رأس المال البشري الخاصة بالمملكة عبر هذا الرابط:
www.worldbank.org/en/data/interactive/201818/10//human-capital-index-and-components-2018

5. يمكن الاطلاع على تفاصيل مؤشر التقدم الاجتماعي عبر هذا الرابط:
www.socialprogress.org/?code=SAU

6. يمكن الاطلاع على تفاصيل المملكة الخاصة بمؤشر الأداء البيئي عبر هذا الرابط:
epi.envirocenter.yale.edu/epi-territories/saudi-arabia

7. يمكن الاطلاع على تفاصيل المؤشر العالمي للسعادة من خلال هذا الرابط:
worldhappiness.report/ed/2019/#read

8. يمكن الاطلاع على تفاصيل المؤشر من خلال تقرير الثروة الشاملة لعام 2018م:
wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/27597//IWR2018.pdf?sequence=1&isAllowed=y

9. يمكن التعرف على تفاصيل موقع المملكة في مؤشر أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عبر هذا الرابط:
dashboards.sdgindex.org/#/SAU

10. تم حساب المؤشر من خلال بيانات وزارة الداخلية (الأمن العام) من واقع الكتاب الإحصائي السنوي 2018 للهيئة العامة للإحصاء الفصل العاشر: جدول 10-10 إجمالي ضحايا القتل العمد والقتل الخطأ للأعوام 1435-1439هـ
www.stats.gov.sa/ar/10160-

مقارنة بالمعدلات المعلنة من منظمة الصحة العالمية في تحديث عام 2015 لتقديرات الصحة العالمية
apps.who.int/violence-info/homicide/

11. نتائج استطلاع أجرته المؤسسة عبر مركز الحوار الوطني على عينة ممثلة من السكان السعوديين لقياس آراء أفراد المجتمع حول الرضا والثقة والتكافل (2019م).

12. المرجع السابق

13. جميع مؤشرات الدخل والإنفاق تم الحصول عليها من نتائج مسح الهيئة العامة للإحصاء لدخل وإنفاق الأسرة لعام 2018م:
www.stats.gov.sa/sites/default/files/nshr_msh_nfq_wdkhl_lsr_2018_nhyy_12019-5-.pdf

14. نتائج مسح الهيئة العامة للإحصاء لدخل وإنفاق الأسرة لعام 2018م:
www.stats.gov.sa/sites/default/files/nshr_msh_nfq_wdkhl_lsr_2018_nhyy_12019-5-.pdf

15. معايير العمل اللائق الصادرة عن منظمة العمل الدولية، وتضم ساعات العمل اللائقة التي لا تتجاوز 48 ساعة أسبوعية، الأجر الكافي الذي يضمن للأفراد مستوى لائق من العيش والكفاية، توفير معايير الأمن والسلامة في بيئة العمل، شمولية القوى العاملة، وغيرها من المعايير التي يمكن الاطلاع عليها عبر هذا الرابط:
www.ilo.org/integration/themes/mdw/WCMS_189392/lang--en/index.htm

16. جميع مؤشرات الوظائف والأجور تم استخراجها من نتائج نشرة سوق العمل للربع الرابع من 2018م الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء:
www.stats.gov.sa/sites/default/files/Im_2018_q4.pdf

17. توقعات وتقديرات منظمة العمل الدولية لقوة العمل (LFEP 2018)
https://www.ilo.org/ilostat-files/Documents/LFEPbrief.pdf

18. لتغطية أوسع وأعمق في مجال الوظائف والأجور وتحليل سوق العمل ومساهمته في الازدهار وجودة الحياة، يمكن الاطلاع على 17 مؤشراً اختارتها منظمة العمل الدولية كمؤشرات محورية لسوق العمل (KILM) تشمل كذلك معدلات المشاركة الاقتصادية والبطالة والأجور بالإضافة إلى ساعات العمل والمهن والإنتاجية وغيرها.(Key Indicators of the Labour Market, ILO 2015)
www.ilo.org/global/statistics-and-databases/research-and-databases/kilm/lang--en/index.htm)

19. ورقة نقاش «تحفيز فرص العمل اللائق في القطاع الخاص» مؤسسة الملك خالد، 2017م، من واقع بيانات مسح الهيئة العامة للإحصاء للقوى العاملة للربع الثالث من عام 2016، (ص. 3)
www.kkf.org.sa/ar/Advocacy/Documents/DD20171/.pdf)

20. المرجع السابق، ص. 4

21. نتائج نشرة سوق العمل للربع الرابع من 2018م الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء:
www.stats.gov.sa/sites/default/files/Im_2018_q4.pdf

22. ورقة نقاش «تحفيز فرص العمل اللائق في القطاع الخاص» مؤسسة الملك خالد، 2017م، من واقع بيانات مسح الهيئة العامة للإحصاء للقوى العاملة للربع الثالث من عام 2016، (ص.7)
www.kkf.org.sa/ar/Advocacy/Documents/DD20171/.pdf)

23. للاستزادة، انظر ورقة نقاش «تحفيز فرص العمل اللائق في القطاع الخاص»، مؤسسة الملك خالد (2017م)، من واقع بيانات مسح الهيئة العامة للإحصاء للقوى العاملة للربع الثالث من عام 2016، (ص. 7)
www.kkf.org.sa/ar/Advocacy/Documents/DD20171/.pdf

24. تقديرات منظمة الصحة العالمية
apps.who.int/gho/data/node.country.country-SAU?lang=en

25. تقديرات منظمة الصحة العالمية (WHO) للعمر المتوقع للحياة الصحية لعام 2016م:
apps.who.int/gho/data/node.main.HALE?lang=en

26. نتائج مسح صحة الأسرة لعام 2017م الصادر عن الهيئة العامة للإحصاء:
www.stats.gov.sa/sites/default/files/family_health_survey_results_report2017ar_0.pdf

27. تقديرات مركز مقاييس الصحة والتقييم (IHME) في جامعة واشنطن حول عبئ الأمراض في المملكة لعام 2017م:
ihmeuw.org/4t3a

28. تقديرات منظمة الصحة العالمية (WHO) للعمر المتوقع للحياة الصحية لعام 2016م.
apps.who.int/gho/data/node.main.HALE?lang=en

29. تقديرات مركز مقاييس الصحة والتقييم (IHME) في جامعة واشنطن حول عبئ الأمراض في المملكة لعام 2017م:
www.healthdata.org/saudi-arabia

30. النتائج الأولية المعلنة في مؤتمر «الصحة النفسية للجميع» للمسح الوطني للصحة النفسية وضغوط الحياة في المملكة، والذي أجراه مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة. صحيفتي عكاظ وروج الإلكترونية:
www.okaz.com.sa/article/1683460 https://bit.ly/2U1ujpZ ||

31. التقرير العالمي لسياسات السعادة (2018م) ص 31:
s3.amazonaws.com/ghc-2018/UAE/Global+Happiness+Policy+Report+-+Full.pdf

32. تحليل مؤسسة الملك خالد، من خلال احتساب قيمة 5% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2018م بحسب بيانات الحسابات القومية الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء.

33. التقرير العالمي لسياسات السعادة، 2018م، ص 31:
s3.amazonaws.com/ghc-2018/UAE/Global+Happiness+Policy+Report+-+Full.pdf

34. المرجع السابق

35. المرجع السابق

36. وثيقة تأمين الضمان الصحي التعاوني المعتمدة بقرار وزير الصحة رئيس مجلس الضمان الصحي التعاوني رقم 18/3 وتاريخ 1439/5/12هـ
www.cchi.gov.sa/AboutCCHI/Rules/document/Rules2018.pdf

37. مشروع البنك الدولي لرأس المال البشري، نتائج عام 2017 للمملكة وباقي دول العالم:
www.worldbank.org/en/publication/human-capital

38. المرجع السابق

39. تم حساب المعدل من خلال بيانات مسح التعليم والتدريب الصادر عن الهيئة العامة للإحصاء عام 2017م، من خلال حساب السكان السعوديين الحاصلون على التعليم الثانوي فأعلى في الفئة العمرية (25 إلى 64)(6076975) ÷ جملة السعوديين في الفئة العمرية من (25 إلى 64) × 100 . مسح التعليم والتدريب الصادر عن الهيئة العامة للإحصاء لعام 2017م:
www.stats.gov.sa/sites/default/files/nshr_ltlym_wltdryb_2017.pdf

40. المرجع السابق، ص. 23

41. التقرير العالمي لرصد التعليم 2019م، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO)، ص134،
unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000265866

42. مسح التعليم والتدريب الصادر عن الهيئة العامة للإحصاء لعام 2017م:
www.stats.gov.sa/sites/default/files/nshr_ltlym_wltdryb_2017.pdf

43. مشروع البنك الدولي لرأس المال البشري، نتائج عام 2017 للمملكة وباقي دول العالم:
www.worldbank.org/en/publication/human-capital

44. تحليل مؤسسة الملك خالد، بناءً على حجم الإنفاق المخصص للتعليم في الميزانية العامة للدولة لعام 2019م (193 مليار ريال)، محسوباً منها نسبة الفاقد التعليمي (الفجوة بين 12.4 سنة و8.1 سنوات= 4.3 سنوات) إلى سنوات الذهاب إلى المدرسة (= 34.7%)

45. تقرير المرصد الحضري لمدينة الرياض 2017م، (ص. 107)
www.ruo.gov.sa/Reports

46. تم حساب المؤشر من خلال تقسيم قيمة نفقات الأسرة على بنود (السكن، المياه والكهرباء، الغاز وأنواع الوقود الأخرى) + (تأثيث وتجهيزات المزل) = 4664 ريال تقسيم متوسط دخل الأسرة السعودية (=14823) ريال. نتائج مسح الهيئة العامة للإحصاء لدخل وإنفاق الأسرة لعام 2018م:
www.stats.gov.sa/sites/default/files/nshr_msh_nfq_wdkhl_lsr_2018_nhyy_12019-5-.pdf

47. نتائج مسح الهيئة العامة للإحصاء للمساكن لعام 2017م:
www.stats.gov.sa/sites/default/files/housing_survey2017_ar_0.pdf

48. معايير منظمة الصحة العالمية للصحة والمساكن لعام 2018م:
apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/278941/550376-/276001/eng.pdf?ua=1

49. تقرير المرصد الحضري لمدينة الرياض 2017م، (ص. 107)
www.ruo.gov.sa/Reports

50. أحد المؤشرات الفرعية لمؤشر الأداء البيئي (EPI) لقياس جودة الهواء والتعرض لمستويات عالية من تركزات (PM 2.5)
epi.envirocenter.yale.edu/epi-indicator-report/PMW

51. بناء على بيانات الهيئة العامة للإحصاء لمؤشرات التنمية المستدامة (متوسط المؤشر 11.5.2 لكل من الرياض، مكة المكرمة، المدينة المنورة، القصيم، أبها، تبوك، وحائل - غير مرجحة بحسب السكان):
www.stats.gov.sa/sites/default/files/ltqryr_lhsyy_llwd_lrhn_lhdf_ltnmy_lmstdm_2.pdf

52. وزارة البيئة والمياه والزراعة (2018م)، الاستراتيجية الوطنية للبيئة والمشار فيها إلى دراسة للبنك الدولي حول تكلفة التدهور البيئي في المملكة عن عام 2014م:
bit.ly/2UJaqZh

53. تقديرات دولية لتركيز الجزيئات العالقة في الهواء عن طريق صور التقطتها الأقمار الصناعية:
www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC2898863/

54. منظمة الصحة الدولية، البرنامج الدولي للسلامة الكيميائية:
www.who.int/ipcs/assessment/public_health/air_pollution/ar/

55. وزارة البيئة والمياه والزراعة (2018م)، الاستراتيجية الوطنية للبيئة والمشار فيها إلى دراسة للبنك الدولي حول تكلفة التدهور البيئي في المملكة عن عام 2014م:
bit.ly/2UJaqZh

56. المرجع السابق

57. نتائج استطلاع أجرته المؤسسة عبر مركز الحوار الوطني على عينة ممثلة من السكان السعوديين لقياس آراء أفراد المجتمع حول الرضا والثقة والتكافل (2019م).

58. نتائج الانتخابات البلدية السعودية (2015م):
www.alriyadh.com/1109385

59. نتائج استطلاع أجرته المؤسسة عبر مركز الحوار الوطني على عينة ممثلة من السكان السعوديين لقياس آراء أفراد المجتمع حول الرضا والثقة والتكافل (2019م).

60. نفس المصدر السابق

61. نفس المصدر السابق

62. نفس المصدر السابق

63. نفس المصدر السابق

64. نفس المصدر السابق

65. نفس المصدر السابق

66. نفس المصدر السابق

67. مؤسسة الملك خالد، تقرير آفاق القطاع غير الربحي 2018م (ص47):
www.kkf.org.sa/ar/Advocacy/Documents/NProfit-Report2018.pdf

68. نفس المصدر السابق

69. نتائج استطلاع أجرته المؤسسة عبر مركز الحوار الوطني على عينة ممثلة من السكان السعوديين لقياس آراء أفراد المجتمع حول الرضا والثقة والتكافل (2019م).

70. نفس المصدر السابق

71. نفس المصدر السابق

72. نفس المصدر السابق

73. للاطلاع على مزيد من المعايير الدولية المقترحة لقياس التقييم الذاتي للسعادة والمشاعر الشخصية والرضا عن جودة الحياة، يمكن الاطلاع على: معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للتقيم الذاتي للرضا عن الحياة (2013م):
www.oecd.org/statistics/oecd-guidelines-on-measuring-subjective-well-being-9789264191655-en.htm

74. نتائج مسح الهيئة العامة للإحصاء لدخل وإنفاق الأسرة لعام 2018م:
www.stats.gov.sa/sites/default/files/nshr_msh_nfq_wdkhl_lsr_2018_nhyy_12019-5-.pdf

75. العناصر المدرجة في قائمة التراث العالمي غير المادي في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO):
ich.unesco.org/en/state/saudi-arabia-SA?info=elements-on-the-lists

76. قائمة مواقع المملكة المسجلة للتراث العالمي في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO):
whc.unesco.org/en/statesparties/sa

المراجع

77. وثيقة رؤية وتوجهات وزارة الثقافة في المملكة العربية السعودية (ص. 12):
moc.gov.sa/Cultural_Vision_AR.pdf

78. المكتب الإحصائي للاتحاد الأوربي:
ec.europa.eu/eurostat/web/products-eurostat-news/-/DDN-201901112-

79. تصريحات معالي وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية لوكالة الأنباء السعودية 2019م:
www.spa.gov.sa/1872867

80. المصدر السابق

81. مؤشر مراقبة البيئة لمعهد الموارد العالمي 2014م:
www.climatewatchdata.org/countries/SAU

82. الاستراتيجية الوطنية للبيئة 2018م:
bit.ly/2UJaqZh

83. منظمة الدول المصدرة للنفط (2017)، حصة دول منظمة الأوبك من مخزون النفط الخام العالمي:
www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/330.htm

84. الهيئة العامة للإحصاء: مؤشر نسبة الطاقة المستخرجة (النفط الخام) من إجمالي مخزون النفط الخام للأعوام من 2010 إلى 2017
www.stats.gov.sa/sites/default/files/percentage_of_energy_produced_aggregate_crude_oil_reserves_20102017-ar_1.pdf

85. مؤشر عدد السنوات المتعاقبة لإنتاج الغاز الطبيعي 2010-2017 الصادر عن الهيئة العامة للإحصاء:
www.stats.gov.sa/sites/default/files/number_of_consecutive_years_of_natural_gas_production_2010_-_2017ar_1.pdf

86. نفس المصدر السابق

87. مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية (2019م)، «السياسات اللازمة لاستيفاء مساهمات المملكة العربية السعودية ضمن اتفاقية باريس»
www.kapsarc.org/ar/research/publications/policy-pathways-to-meet-saudi-arabias-contribution-to-the-paris-agreement/

88. الاستراتيجية الوطنية للبيئة (2018):
tinyurl.com/y5xenvdj

89. الإحصاءات السنوية لمؤسسة النقد العربي السعودي لعام 2018م
www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/YearlyStatistics.aspx

90. ملخص المديونية العامة الصادر عن وزارة المالية حتى نهاية عام 2018م.
www.mof.gov.sa/DebtManagementOffice/ReportsandStatistics/Pages/default.aspx

91. بحسب ما جاء في وثيقة برنامج تحقيق رؤية المملكة 2030 لصندوق الاستثمارات العامة 2020:
vision2030.gov.sa/ar/pifprogram/about

92. نفس المصدر السابق

93. النشرة الإحصائية الصناعية للربع الأول من 2018م لوزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية:
www.meim.gov.sa/arabic/industry/Documents/Industry%20Statistics/Q12018-/2018-Q1.pdf

94. نشرة سوق العمل للربع الرابع من 2018م الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء:
www.stats.gov.sa/sites/default/files/lm_2018_q4.pdf

95. مشروع البنك الدولي لرأس المال البشري، نتائج عام 2017 للمملكة وباقي دول العالم:
www.worldbank.org/en/publication/human-capital

96. مسح التعليم والتدريب الصادر عن الهيئة العامة للإحصاء لعام 2017م:
www.stats.gov.sa/sites/default/files/nshr_ltlym_wltdryb_2017.pdf

97. نشرة سوق العمل للربع الرابع من 2018م الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء:
www.stats.gov.sa/sites/default/files/lm_2018_q4.pdf

98. تقديرات منظمة الصحة العالمية (WHO) للعمر المتوقع للحياة الصحية لعام 2016م:
apps.who.int/gho/data/node.main.HALE?lang=en

99. مسح التعليم والتدريب الصادر عن الهيئة العامة للإحصاء لعام 2017م:
www.stats.gov.sa/sites/default/files/nshr_ltlym_wltdryb_2017.pdf

100. قاعدة بيانات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
uis.unesco.org/en/country/sa?theme=education-and-literacy

101. مسح التعليم والتدريب الصادر عن الهيئة العامة للإحصاء لعام 2017م:
www.stats.gov.sa/sites/default/files/nshr_ltlym_wltdryb_2017.pdf

102. قاعدة بيانات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
uis.unesco.org/en/country/sa?theme=education-and-literacy

103. مسح التعليم والتدريب الصادر عن الهيئة العامة للإحصاء لعام 2017م:
www.stats.gov.sa/sites/default/files/nshr_ltlym_wltdryb_2017.pdf

104. نفس المصدر السابق

105. نفس المصدر السابق

106. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2018م)، ورقة عمل «استخدام السياسات لمقاييس الرفاه: وصف لتجارب الدول»:
www.oecd.org/officialdocuments/publicdisplaydocumentpdf/?cote=SDD/DOC(2018)7&docLanguage=En

107. وثيقة برنامج جودة الحياة 2020م:
vision2030.gov.sa/ar/qol

108. يمكن الاطلاع على تنظيم صندوق التنمية الوطني المنشور في صحيفة أم القرى عبر هذا الرابط:
www.uqn.gov.sa/articles/1512682290494365600/

برنامج تصميم السياسات وكسب التأييد
مؤسسة الملك خالد 2019

@KKFoundation **www.kkf.org.sa**